

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للمناجنت

القطب الجامعي قليعة تيبازة



### مذكرة تخرج

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: مناجنت المنظمات

تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة حلويات بشرشال لولاية

تیبازة للفترة (2019-2021)

تحت إشراف:

من إعداد الطالب:

د. موساوي سامية

صوالحي أسامة

اعضاء لجنة المناقشة

مشرف مقرر	السيد : بن موسى عمر
رئيسة مشرفة	السيدة : عبيد نبيلة

السنة الجامعية: 2021-2022

## المخلص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تعريف الأداء المالي و أسلوب قياسه و تقييمه التي تبنى عليه القرارات المالية للمؤسسة ناهيك عن أهدافها التي تسعى إلى ضمان استمراريته و تعظيم أرباحها التي تعد جوهر قيامها و تحدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسة الحلويات بشرشال لولاية تيبازة، خلال الفترة (2019-2021) و ذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية التي تناسب موضوع الدراسة. حيث تم اختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام أصولها بناء على نسب السيولة و نسب النشاط و اختبار استقلالية المؤسسة بناء على نسب التمويل و الاستقلالية المالية و لمعرفة مدى تطور المؤسسة خلال فترة الدراسة.

و بعد إجراء تقييم و تشخيص لهذه المؤسسة بناء على الميزانية المحاسبية و المالية و كذلك جدول حساب النتائج وجدنا أن المؤسسة ليست متوازنة ماليا و قادرة على مواجهة أخطار سداد التزاماتها قصيرة الأجل، بإضافة إلى أنها مستقلة ماليا كما نلاحظ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح اقتصادية و ذلك بسبب التسيير للموارد المتاحة.

## الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي، المؤشرات المالية، نسب السيولة، نسب النشاط، استقلالية المالية.

## Résumé

Dans cette étude, nous avons abordé la définition de la performance financière et la méthode de mesure et d'évaluation de celle-ci sur lesquelles reposent les décisions financières de l'entreprise, sans oublier ses objectifs qui visent à assurer sa pérennité et à maximiser ses profits, ce qui est l'essence de son établissement et nous visons à travers cette étude à évaluer la performance financière de la Société de biscuiterie de cherchelle de la wilaya de Tipaza au cours de la période (2019-2021) en nous appuyant sur un ensemble de critères et d'indicateurs financiers qui conviennent à l'objet de l'étude. L'efficacité de la performance de la société dans l'utilisation de ses actifs a été testée en fonction des ratios de liquidité, des ratios d'activité et du test d'indépendance de l'institution basé sur les ratios de financement, l'autonomie financière et les ratios de croissance pour voir comment la société s'est développée au cours de la période d'étude

Après avoir effectué une évaluation et un diagnostic de cette société en fonction du bilan comptable et financier et le tableau du compte de résultats, nous avons constaté que l'institution n'est pas financièrement équilibrée et capable de faire face aux risques liés au paiement de ses obligations actuelles courtes, en plus d'être financièrement indépendante et nous notons l'incapacité de société à réaliser des profits économiques grâce à la gestion des ressources disponibles.

### **Mots clés:**

Evaluation de la performance financière, les indicateur financiers, rations de liquidité, ratios d'activité, indépendance financière.

## **Abstract**

In this study, we discussed the definition of financial performance and the method of measuring and evaluating it on which the financial decision of the institution are based, not to mention its objectives that seek to ensure its continuity and maximize its profits, which is the essence of its establishment and Th rough This study, we aim to evaluate the financial performance of the Cherchal Confectionery Foundation of Tipaza State, during the period (2019-2021) based on a set of financial criteria and indicators that suit the subject of study. Where the efficiency of the institution's performance in the use of its assets was tested based on liquidity ratios and activity ratios and the independence of the institution was tested based on the financing ratios and financial independence and to know the extent of the institution's development during the study period.

After conducting an evaluation and diagnosis of this institution based on the accounting and financial budget as well as the table of calculation of the results, we found that the institution is not financially balanced and able to face the risks of paying its short-term obligations, in addition to being financially independent and we note the ability of the institution to achieve economic profits due to the management of available resources..

### **Keywords:**

financial performance evaluation, financial indicators, liquidity ratios, activity ratios, financial independence, growth ratios.

# شكر وتقدير

الحمد لله نحمده ونستعينه على فضله وعطاءه ونسأله أن يرزقنا

العلم النافع والعمل الصالح .

فكم هو صعب أن ننسى في لحظات التتويج بنجاح من ساعدونا

ووقفوا إلى جانبنا من أجل تحقيق إنجازنا فأتقدم بالشكر والتقدير

إلى الأستاذة الفاضلة "موساوي سامية " التي تفضلت بالاشراف

على هذه المذكرة وتقديمها التوجيهات والنصائح العلمية لي، كما

أتقدم بشكر إلى جميع الإطارات في مؤسسة التربص اللذين أمدوني

بمعلومات لإتمام هاته الدراسة وفي الأخير نشكر اللجنة المشرفة.

فهرس المحتويات

I.....	الملخص:
IV.....	الشكر.
V.....	فهرس المحتويات.....
X.....	قائمة الجداول.....
vii.....	قائمة الأشكال البيانية.....
VII .....	قائمة الاختصارات والرموز.....
1.....	مقدمة .....
5.....	الدراسات السابقة .....
9.....	الفصل الأول:الإطار النظري حول الأداء المالي.....
10.....	تمهيد: .....
11.....	1. أساسيات حول الأداء المالي .....
11.....	1.1 مفهوم وأهمية الأداء .....
11.....	1.1.1 مفهوم الأداء.....
12.....	2.1.1 مفهوم الأداءالمالي.....
13.....	3.1.1 أهمية الأداء المالي .....
14.....	2.1 أهداف الأداء المالي.....

16	3.1 العوامل المؤثرة في الأداء
18	2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
19	1.2 تعريف تقييم الأداء المالي
20	2.2 مبادئ تقييم الأداء المالي وخطواته
20	1.2.2 مبادئ تقييم الأداء المالي
20	2.2.2 خطوات تقييم الأداء المالي
21	3. معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي
21	3.1 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
21	1.1.3 رأس المال العامل
21	1.1.1.3 مفهوم رأس المال العامل
23	2.1.1.3 أنواع رأس مال العامل
24	3.1.1.3 حالات رأس مال العامل
25	2.1.3 احتياجات رأس مال العامل
25	1.2.1.3 تعريف احتياجات رأس مال العامل
25	2.2.1.3 أنواع احتياجات رأس مال العامل
26	3.2.1.3 حالات احتياجات رأس مال العامل
26	3.1.3 الخزينة
26	1.3.1.3 حالات الخزينة
27	2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

27	1.2.3 السيولة.....
28	2.2.3 نسب السيولة .....
28	1.2.2.3 نسبة السيولة العامة .....
28	2.2.2.3 نسبة السيولة المختصرة .....
29	3.2.2.3 نسبة السيولة الفورية .....
29	3.2.3 نسب التمويل والاستقلالية المالية .....
29	1.3.2.3 نسبة التمويل الدائم .....
29	2.3.2.3 نسبة الاستقلالية المالية .....
30	3.3.2.3 نسبة التمويل الذاتي .....
30	4.3.2.3 نسبة قابلية السداد.....
30	3.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة نسب المردودية .....
31	1.3.3 مفهوم المردودية.....
31	2.3.3 نسب المردودية .....
31	1.2.3.3 مردودية النشاط .....
31	2.2.3.3 المردودية الاقتصادية .....
33	3.2.3.3 المردودية المالية .....
34	خلاصة الفصل .....
36	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي و الإطار المنهجي .....
36	تمهيد: .....
37	1. تقديم عام لمؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات أسهم .....

42	2. الإطار المنهجي.....
43	1.2.1 خطوات المنهجية.....
43	2.2 أدوات جمع البيانات.....
43	1.2.2 بحث وثائقي.....
43	2.2.2 معلومات محاسبية ومالية.....
44	3.2 أدوات تحليل البيانات.....
44	1.3.2 بيانات كمية.....
44	1.1.3.2 مؤشرات المردودية.....
44	2.1.3.2 مؤشرات التوازن المالي.....
45	3.1.3.2 النسب المالية.....
45	3. عرض النتائج.....
45	1.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
45	1.1.3 الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....
49	2.1.3 مؤشرات التوازن المالي.....
49	1.2.1.3 حساب رأس مال العامل.....
53	2.2.1.3 حساب احتياجات رأس مال العامل.....
54	3.2.1.3 حساب الخزينة.....
56	2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية.....
56	1.2.3 نسب السيولة.....

56	1.1.2.3 حساب نسب السيولة العامة .....
57	2.1.2.3 حساب نسب السيولة المختصرة .....
57	3.1.2.3 حساب نسب السيولة الفورية .....
58	2.2.3 نسب التمويل والاستقلالية المالية .....
59	1.2.2.3 حساب نسب التمويل الدائم .....
59	2.2.2.3 حساب نسب الاستقلالية المالية .....
59	3.2.2.3 حساب نسب التمويل الذاتي .....
60	4.2.2.3 حساب نسب قابلية السداد .....
60	3.3. تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات المردودية .....
61	1.3.3 حساب مردودية النشاط .....
62	2.3.3 حساب نسب المردودية الاقتصادية .....
62	3.3.3 حساب نسب المردودية المالية .....
64	خلاصة الفصل:
65	الخاتمة:

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1 : قائمة مختلف الحلويات التي تنتجها المؤسسة ..... 39
- الجدول رقم 2 : مؤشرات المردودية..... 44
- الجدول رقم 3 : مؤشرات التوازن المالي..... 44
- الجدول رقم 4 : النسب المالية..... 45
- الجدول رقم 5 : نسب التمويل والاستقلالية المالية..... 45
- الجدول رقم 6: تقديم الميزانية المالية جانب الأصول خلال السنوات المدروسة ..... 46
- الجدول رقم 7: تقديم الميزانية المالية جانب خصوم خلال السنوات المدروسة ..... 47
- الجدول رقم 8 : إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 ..... 48
- الجدول رقم 9: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 ..... 48
- الجدول رقم 10: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 ..... 48
- الجدول رقم 11 : تطور رأس مال العامل الصافي من أعلى الميزانية ..... 49
- الجدول رقم 12: تطور رأس مال العامل الصافي من أسفل الميزانية..... 50
- الجدول رقم 13: حساب رأس مال العامل الخاص خلال سنوات الثلاث ..... 51
- الجدول رقم 14: حساب رأس مال العامل الإجمالي..... 52
- الجدول رقم 15: حساب رأس مال العامل الدائم خلال سنوات ثلاث..... 52
- الجدول رقم 16: حساب رأس مال العامل الأجنبي ..... 53
- الجدول رقم 17: تطور احتياجات رأس مال العامل ..... 53
- الجدول رقم 18: تطور الخزينة..... 55
- الجدول رقم 19: حساب نسبة السيولة العامة ..... 56
- الجدول رقم 20: حساب نسبة السيولة المختصرة ..... 57

---

57	الجدول رقم 21: حساب نسبة السيولة الفورية .....
59	الجدول رقم 22: حساب نسبة التمويل الدائم .....
59	الجدول رقم 23: حساب نسبة الاستقلالية المالية .....
60	الجدول رقم 24: حساب نسبة التمويل الذاتي .....
60	الجدول رقم 25: حساب نسبة قابلية السداد .....
61	الجدول رقم 26: حساب نسبة مردودية النشاط .....
62	الجدول رقم 27: حساب نسبة المردودية الاقتصادية .....
62	الجدول رقم 28: حساب نسبة المردودية المالية .....

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل رقم 1: أبعاد الأداء ..... 12
- الشكل رقم 2: رأس المال العامل من أعلى الميزانية ..... 22
- الشكل رقم 3: رأس مال العامل من أسفل الميزانية ..... 22
- الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحلويات بشرشال ..... 40
- الشكل رقم 5: تطور رأس مال العامل ..... 50
- الشكل رقم 6: تطور احتياجات رأس المال العامل ..... 54
- الشكل رقم 7 : تطور الخزينة ..... 55
- الشكل رقم 8: تطور نسب السيولة ..... 58
- الشكل رقم 9: تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية ..... 60
- الشكل رقم 10: تطور نسب المردودية ..... 63

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
FRN	رأس مال العامل الصافي
BFR	الاحتياج في رأس مال العامل
TR	الخزينة
BFR ex	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFR Hex	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

# مقدمة

## مقدمة:

نظرا إلى الانفتاح الاقتصادي، تسعى جل المؤسسات الاقتصادية إلى اكتساب مكانة بارزة في السوق من أجل تحسين أدائها وموقعها التنافسي في العالم الخارجي، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها ضمان الاستمرارية في مجال نشاطها، البقاء على قيد الحياة والذي يتطلب فهماً دقيقاً للتغيرات الخارجية الحاصلة، فضلا عن التنبؤ الدقيق بتغيرات الحالة المستقبلية وذلك بوضع الخطط اللازمة لمواجهتها، كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط و الأهداف و ذلك عن طريق قياس الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المخطط له مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة.

تعتمد فعالية الأداء المؤسسي على القدرة على التحكم في وظائفها المختلفة وخاصة الوظائف المالية، ويشخص كثير من الباحثين فشل المؤسسات إلى ضعف الأداء المالي، لذلك يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تحسين هذا الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة للتحقق من بلوغ أهدافها المحددة مسبقا، حيث أنهن الضروري على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل النظر في الخطط المستقبلية... بالإضافة إلى ذلك يجب إجراء مجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية و لا تحدث هذه الدراسات من قبل المدير المالي إلا بعد القيام بعملية تقييم الأداء المالي، و التي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو مع النسب المالية الأخرى. و من أجل تعرف المؤسسة على قدرتها من بلوغ أهدافها أو هل تستطيع تحقيقها بالوسائل المتاحة فإنها الحاجة إلى تقييم أدائها، و إذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، ولتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة، و نجاح هذه العملية مقترن بقدرة المسيرين على الاختيار الأنسب للمعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

## إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، ارتأينا إلى صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

✓ ما مدى مساهمة المعايير و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

أسئلة الدراسة: اعتمادا و للوصول لحلول للإشكالية يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات الفرعية التالية :

✓ هل يمكن القول بان تقييم أداء المالي وسيلة كافية يمكن الاعتماد عليها داخل المؤسسة  
✓ ما مدى مساهمة النسب المالية في نقاط القوة والضعف في المؤسسة على ما تم استعراضه نظرح الفرضيات التالية:

**فرضيات البحث:** على ضوء الأسئلة الفرعية التي تم طرحها يمكن صياغة الفرضيات التالية :

✓ عملية تقييم الأداء المالي هي عملية جد هامة على ضوء معايير محددة و فعالة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة في المؤسسة.

✓ النسب المالية لا يمكن عدم العمل بها لأنها تحدد درجة نقاط القوة و الضعف.

أسباب اختيار الدراسة: يرجع اختيار موضوع البحث إلى دوافع موضوعية و أخرى شخصية :

#### 1. الدوافع الموضوعية:

- أهمية الأداء المالي داخل المؤسسة و اعتباره الأساس الذي تبنى عليه القرارات المالية بمختلف أنواعها.
- معرفة مدى أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي.

#### 2. الدوافع الذاتية :

- الرغبة الذاتية في دراسة الجانب المالي للمؤسسات و تحليل المعطيات للوصول إلى النتائج.

#### أهمية الدراسة:

- يعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع التي لقيت اهتمام الباحثين باعتباره حاجة ماسة للمؤسسات و المنظمات لمواكبة عصرنا اليوم
- تحديد الدور الرئيسي للمعايير و المؤشرات و أهميتها في تقييم الحالة المالية التي توجد بها المؤسسة و إبراز نقاط القوة و الضعف من اجل مواجهة الصعوبات و التخطيط الحسن من اجل تحقيق أهدافها المرسومة.
- تنبع أهمية الموضوع من أهميته في العصر الحالي، حيث أصبحت الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية.

### أهداف الدراسة:

- في إطار إشكالية البحث و فرضياته ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف أهمها :
- من الناحية النظرية يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الأداء المالي و عملية تقييم الأداء المالي بالإضافة للتعرف على أبرز المؤشرات التي تساعد المؤسسة في تشخيص حالتها المالية من الناحية التطبيقية يهدف البحث إلى:
- تحليل الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.
  - معرفة أداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها أو مقترنة بالسنوات السابقة.

### صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول المعلومات اللازمة للبحث من طرف المؤسسة
- عدم توفر المراجع الكافية لإثراء البحث

# الدراسات السابقة

## الدراسات السابقة

✓ دراسة (بوضياف، 2018) تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم أساسية حول الأداء المالي و الفشل المالي وتمثلت هذه الدراسة في دراسة تطبيقية على مستوى قطاع الحليب و مشتقاته عملت على معرفة مدى تأثير المعلومة المالية في التنبؤ بالفشل المالي و كما هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة التي يمكن التنبؤ بها على الفشل المالي و بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي انطلاقا من مؤشرات تقييم الأداء المالي اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في دراستها نظرا إلى طبيعة الموضوع حيث جرت الدراسة على 187 مؤسسة تتوزع على 39 ولاية على المستوى الوطني و من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي: لا يعود الفشل المالي في المؤسسات قطاع الحليب و مشتقاته إلى عوامل مالية معبر عنها بمؤشرات تقييم الأداء المالي النماذج المبنية على أساس المعلومة ليس لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب و مشتقاته نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية ليس لها القدرة على التمييز بين المؤسسات الفاشلة و الناجحة في قطاع الحليب و مشتقاته.

✓ دراسة (سحون، 2021) تطرقت هذه الدراسة إلى تعريف نظام الحوافز إضافة إلى أساسيات الأداء المالي وصولا إلى تبيان دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي على مستوى مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية "MEINSPA" فرع سونلغاز المسيلة من خلال استعمال الكشوفات المالية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في بناء الجانب النظري من خلال الاعتماد على مصادر مكتبية عديدة أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على نفس المنهج لأنه يعتبر الأنسب في وصف البيانات المتحصل عليها و تحليلها تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه الحوافز في تحسين الأداء المالي و قد توصلت إلى أن المؤسسة تعتمد على الحوافز المادية أكثر من الحوافز المعنوية هذا في شقها النظري أما التطبيقي فقد توصلت إلى أن المؤسسة تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة بعد امتناع المؤسسة من تقديم حوافز مادية.

✓ دراسة (دادان، 2007) تعالج هذه الدراسة مفهوم الأداء المالي و أسلوب قياسه و تقييمه و على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تحليل سلوك الأداء المالي بهدف تصنيف المؤشرات المالية في مجموعات متجانسة و تمت هذه الدراسة على عدة مؤسسات و هي مجمع صيدال و مؤسسة رياض و سونلغاز تهدف هذه

الدراسة بشكل عام إلى بناء نموذج للإنذار المبكر للمؤسسة الاقتصادية من أجل الكشف عن الأوقات الحرجة و معرفة سلوك المؤشرات الاقتصادية و المالية و مدى تأثيرها على معدل نمو الهيكل المالي ، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي تارة و المنهج التاريخي تارة أخرى لسرد بعض النظريات، مستخدما تحليل عدة كشوفات و من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة :ضرورة توحيد المعلومات المحاسبية وفق المعايير الدولية الاعتماد على كل من معدل النمو و قيمة المؤسسة كمقياسين يعكس الأداء.

✓ دراسة (ساحري، 2018) تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم ومقومات إدارة التكلفة الإستراتيجية، والتي تتركز أساسا على نظام التكلفة على أساس النشاط ، كمدخل حديث في نظم إدارة التكلفة ودوره في تحسين الأداء المالي و تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم إدارة التكلفة الإستراتيجية و دورها في تحسين الأداء المالي و ذلك عن طريق مقارنة نظم المحاسبة الإدارية التقليدية و نظم المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، على مستوى مؤسسة samha للأجهزة الكهرومنزلية اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و عن طريق تحليل و دراسة الوثائق قد توصلت هذه الدراسة إلى :تعتبر نظام المحاسبة الإدارية أهم في ظل المنافسة تطبيق التحليل الاستراتيجي للتكلفة بالمؤسسات لكنها تحسن من أدائها عدم التحكم في التكاليف و مراقبتها يهدد المؤسسات بالإفلاس.

✓ دراسة (farouk & mouhamed, 2010) تطرقت هذه الدراسة إلى المفاهيم التي تصب في الأداء المالي و النسب المالية و اعتمدت هذه الدراسة على تقييم الأداء المالي و تحليل النسب المالية لشركتين من الأدوية في بنغلاديش اهتموا بجمع البيانات الرئيسية من التقارير المالية السنوية لكل من الشركتين في فترة 2008/2007 و اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع و قد توصلت إلى النتائج التالية :شركة بيبسيكو الدوائية يجب أن تكون مسؤولة عن تطوير وضع السيولة لديها و في المقابل شركة سكوير الصيدلانية أيضا المعلومات تحسين وضع السيولة و لكن ليس من المتوقع الحفاظ عن الحفاظ على وضعها المالي.

✓ دراسة (عادل، 2002) تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وقياس الأداء على مستوى مؤسسة صناعة الكوابل حيث تم محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها ، وفي الأخير قام الباحث بتطبيق هذه المؤشرات في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة ،

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : حققت المؤسسة مرد ودية مالية كافية للسنوات الثلاث ، كان أثر الرفع المالي موجب ، وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مرد ودية المؤسسة فالافتراض كان له تأثير موجب على مرد ودية الأموال الخاصة . بما أن المؤسسة تتمتع بيسر مالي جيد وفي تحسن ، فمن الأفضل لمؤسسة صناعات الكوابل أن تعتمد أكثر في تمويل نشاطها على الفروض لأن هذا سيزيد من مرد وديتها المالية . استطاعت المؤسسة خلال السنوات 2001،2002،2000 إنشاء القيمة لأصحابها فهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة و أنها تتمتع بأداء جيد .

✓ دراسة (بورنيسة، 2021) جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور محاسبة التسيير في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المتكونة من ستة مؤسسات صناعية هدفت الدراسة للتطرق إلى مكونات محاسبة التسيير، و تحديد أبرز المؤشرات المالية ذات البعد الاستراتيجي إضافة للتعرف على واقع استخدام أساليب الأداء المالي من قبل بعض دول العالم ، اعتمدت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي و التحليلي لتحليل مساهمتها في تفعيل الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، استطاعت الدراسة الوصول إلى أن هناك وجود اهتمام نوعي بمحاسبة التسيير خاصة في السنوات الأخيرة ، لا يمكن الاستغناء عن الأساليب الكلاسيكية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية نظرا لمساهمتها في تحديد أدائها المالي كما أوصت الدراسة بالتوسع في تطبيق أساليب محاسبة التسيير لأغراض ايجابية و ليس لتقديمها كوثائق محاسبية للإدارة الجبائية و استعمالها كأداة لقياس كفاءة و فعالية الأداء المالي .

## الفصل الأول: الإطار النظري حول الأداء المالي

الريح من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال أنشطتها ، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة جيدة و متطورة و ذكية ، فلا يمكن للمؤسسة معرفة ما حقته من نتائج و ما فاتتها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء و خاصة تقييم الأداء المالي . لذلك سنناقش في هذا الفصل كل من الأداء المالي وأنواعه بإضافة إلى أهميته و أهدافه و أسسه و كذلك أهم المؤشرات و المعايير المستخدمة.

## 1. أساسيات حول الأداء المالي:

يعد الأداء مفهومًا أساسيًا ومهمًا للمؤسسة بأكملها، لأنه يمثل ظاهرة شاملة لجميع فروع ومجالات المعرفة الإدارية تقريبًا، لأن العديد من الباحثين ذوي الميول الفكرية المختلفة يهتمون بأبحاثهم حول الأداء، وهو ما سنسعى إلى توضيحه من خلال الأتي:

## 1.1 مفهوم و أهمية الأداء

## 1.1.1 مفهوم الأداء: قدمت عدة تعارف لمصطلح الأداء لأنه يعتبر من المفاهيم المهمة في المؤسسة وذلك لأنه

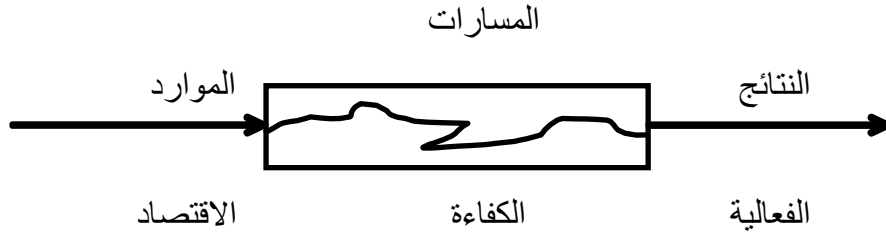
يعتبر العامل المشترك بين جميع الجهود المبذولة من طرف الإدارة والعاملين بمختلف إطاراتهم.

عرف مفهوم الأداء حسب الباحثين: " Bouing Simon فيتركز على كل من مفهوم الكفاءة والفعالية، حيث نعي بالكفاءة *efficience* تحقيق أهداف المؤسسة في ظل الموارد المتاحة، بينما الفعالية تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة." حيث يتضمن هذا التعريف مفهومين أساسيين وهما الكفاءة و الفعالية فالكفاءة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة أما عنصر الفعالية فهو يتمم الأول و يسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في البداية (Bouin & Simon, 2009).

و يعرف الأداء أيضا على: " أنه مبني على ثلاث أبعاد أساسية وهي الاقتصاد، الكفاءة والفعالية . فهذا التعريف يُجلى على الجمع بين مؤشرات ثلاث يراها الباحث حسب مهمة و تحمل كل من الاقتصاد، الكفاءة و الفعالية. و عليه فإن الأداء المالي يتمثل في أسس و معايير تُجهز وفق منهج مدروس بإتقان من طرف كفاءات بشرية سامية المستوى تحدد حسبها الأغراض و الغايات التسييرية و المالية لإعانة المسيرين على اختيار الموارد و تسييرها بطريقة محكمة للخروج باختيارات إستراتيجية ناجحة و التي توصلنا إلى قرارات صحيحة ". (Melchior, 2013)

ولتوضيح أكثر مفهوم الأداء سنقوم بعرض الشكل الموالي الذي يلخص ذلك:

الشكل رقم 1: أبعاد الأداء



Source : bouquin.h.kuszlu.c, le control de gestion, PUF, 10 éme édition, 2013, P112.

ومن الشكل السابق نستنتج أن الأداء يعتمد على عنصرين رئيسيين ألا وهما الكفاءة والفعالية ولتوضيح هذين المفهومين ( الكفاءة والفعالية ) سنتطرق إليهما على النحو التالي:

- مفهوم الكفاءة: « **Efficiency** » أي الربط بين الموارد والنتائج عن طريق ربط نتيجة المؤسسة بمؤشر رأس المال المستخدم .
- مفهوم الفعالية « **Efficacité** » : تعني كلمة الفعالية " هي الكفاءة أوقوة التأثير أو الاقتدار " في حين يسلم البعض الآخر أنها " السعي لتحقيق الكفاءة في الأداء بإنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات أو تحقيق أدنى قدر ممكن من التكاليف الإنتاجية باستخدام ذات القدر من المدخلات، بدون الحاجة إلى إحداث تغيير في حجم تلك المدخلات أوفي إجمالي قيمة المنفق(بورنيسة، 2021)

### 2.1.1 مفهوم الأداء المالي:

يعرف بأنه تعبير " عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة وأنها أداة رئيسية داعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة " (ناظم، 2009).

و يعرف أيضا الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج ، والجدول الملحقه ، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة

النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المر دودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح. (Amaudthausron, 2005)

و قد عرف توفيق محمد عبد المحسن الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة. (توفيق، 2004)

وعليه فالأداء المالي يرتبط أكثر بالإستراتيجية المالية للمؤسسة و الموارد المالية الضرورية لتحقيقها.

### 3.1.1 أهمية الأداء المالي: أما أهمية دراسة الأداء المالي فيمكن استعراضه فيمايلي: (حسن

الحسيني و مؤيد، 2006)

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

ويعتقد Johan و Harrison أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية تستخدم في عملية التحليل الداخلي للمؤسسة ، فالأداء المالي يعتبر إستراتيجية مهمة ، يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة ، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية ، ويؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية ، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة ، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق ومقارنتها بغيرها من المؤسسات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي. (بن خليفة، 2013)

وكخلاصة لما سبق فإن الأداء المالي يعتبر الوجه الخارجي للمؤسسة، لأنه يشمل العديد من الأنشطة وعمليات المؤسسة و بالتالي يتيح لها اتخاذ القرارات المناسبة على المدى البعيد .

## 2.1 أهداف الأداء المالي:

يحقق ويشبع الأداء المالي رغبات أصحاب المصالح الذين أجمعوا أن هدفه الأساسي هو بقاء واستمرار المؤسسة، الذي يكون بمحصلة تحقق أهداف فرعية أخرى تطورت أهميتها عبر الأزمان، إذ تختلف نظرة ترجيح أهداف الأداء المالي بحسب طبيعة وحجم المؤسسة من جهة، ووجهة نظر ذوي المصالح من جهة أخرى. إذ أن لكل مجموعة من المستخدمين هدف أساسي يحدده موقعها ومصالحها هذا لا يلغي أهمية الأهداف الأخرى لأننا كما ذكرنا الأداء هو نظام مترابط ومتكامل. سيتم في ما تأتي ذكر أهم هذه الأهداف :

## ➤ تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم القيمة الحالية للمشروع :

ركز الاقتصاديون على الربح كمقياس لتقييم الأداء التشغيلي ومدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، لذا عكف المسيرين على توجيه كل القرارات نحو تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح بهدف تعظيم مكافآتهم، لكن هذا المدخل تلقى عدة انتقادات أهمها تجاهله القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالاستثمار وغموض عملية حساب الربح، إضافة لاعتباره مقياس غير موضوعي لقياس الاستخدام الأمثل للموارد فقد تزيد الموارد لكن بنسبة أقل من العائد، هنا تم اقتراح مدخل القيمة الحالية أو السوقية التي يتم الحصول عليها انطلاقاً من مجموع لقيم الحالية للأرباح النقدية المتوقع حصول حملة الأسهم عليها كما يلي :

$$V_0 = \sum_{t=1}^n \frac{D}{(1+k)^t}$$

$V_0$ : القيمة السوقية للمؤسسة

$K$ : العائد النقدي المتحصل عليه

$D$ : معدل الخصم

هنا يكون تعظيم قيمة المؤسسة بمحصلة تأثير القرارات الاستثمارية والتمويلية على حجم العائد المتوقع تحقيقه، حيث القرارات الاستثمارية تؤثر على حجم العائد المتوقع تحقيقه ودرجة الخطر المرتبطين بعلاقة طردية فالاستثمار في الأصول غير الجارية يتطلب عائداً أعلى لتعويض المخاطر المرتفعة، أما القرار التمويلي فيؤثر على قيمة المؤسسة من خلال تكلفة الأموال

المقترضة فكلما ارتفعت هذه التكلفة على معدل العائد زادت مخاطر عدم قدرة المؤسسة على إرجاع الأموال المقترضة وبالتالي زيادة احتمال فشلها مالياً. (Mondher & Dubreuille, 2009)

### ➤ تعظيم المردودية :

تعبر عن معدل العائد المتحقق من طرف المؤسسة نتيجة تشغيل أموالها في مجال استثماري معين، فهي من المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار. يمكن قياس القدرة على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الإرادية الناجمة عن تدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطة المشروع التشغيلية. (بوضياف، 2018)

### ➤ تحقيق السيولة المناسبة :

أي قدرة المؤسسة على توفير النقد لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل المتوقعة وغير متوقعة في مواعيدها بتكلفة مناسبة دون خسائر والمواجهة الطارئة من خلال الحصول على نواتج من نشاطها. ففي حالة مشكل السيولة تقل القدرة على اغتنام الفرص المتاحة كالحصول على نقدية عند شراء إضافة لفقدائها خيار الحرية والحركة. (بوضياف، 2018)

بعد التطرق لهدي السيولة والمردودية نلاحظ تعارض المفهومين فتحقيق عائد عالي يتم بتوظيف الأموال في الأصول الثابتة، هذا ما يؤدي إلى تخفيض في درجة السيولة، لذا فدور الإدارة المالية الحديثة هو تحقيق التوافق بين الهدفين لزيادة في قيمة المؤسسة

### ➤ تقليل الخطر المالي والإداري:

تصحب عملية تحقيق الربح درجة من المخاطر، ولغرض تعزيز مسيرة المؤسسة واستقرارها تعمل الإدارة المالية جاهدة على تخفيض المخاطر الخارجية والداخلية بإيجاد آليات للتنبؤ به وتحديد أسبابه وبالتالي إيجاد حلول لتجنبه أو التقليل من آثاره. هذا ما تصبو إليه هذه الدراسة باعتبار الفشل المالي أحد المخاطر المالية التي تفتك بالمؤسسة وتهدد الاقتصاد الوطني. (بوضياف، 2018)

### ➤ تحقيق الاستثمار الأفضل:

نظرا لارتفاع مبالغ الاستثمارات الرأسمالية توظف الإدارة المالية الموازنات الرأسمالية لتقييم واختيار البديل الأفضل بتحليل العائد والمخاطرة المتعلقة بالتدفقات النقدية لكل بديل استثماري، كما يدخل في هذا الإطار هدف العائد

الاجتماعي، لأن فشل الإدارة المالية في اتخاذ القرار يحتوي على مبالغ ضخمة قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة وبالتالي تسريح عمالها.

وتتحقق جملة الأهداف السالفة " الذكر من خلال وظائف الإدارة المالية المتمثلة في: (حنفي، 2005)

- التخطيط المالي: متضمن عمليات تقدير وتحديد الاحتياجات المالية والمصادر التي يمكن اللجوء لتغطيتها بالوقت المناسب وبأقل تكلفة.
- الرقابة وتحليل البيانات المالية: لأخذ صورة عن الأداء وتقييم كفاءة المدير المالي في تحقيق الأهداف وبالتالي تحديد أسباب الانحرافات وتصحيحها إن وجدت.
- تحديد هيكل أصول المؤسسة: نعي تحديد طبيعة ومكونات الأصول وتوزيع هيكل الاستثمار بين الأصول الجارية وغير الجارية التي تؤثر نتائجها على مستقبل المؤسسة، بالإضافة لمعرفة وضعية الأصول غير الجارية المتقدمة ومدى مساهمتها بشكل كفؤ في العمليات التشغيلية ومدى الحاجة لاستبدالها وتحديثها ومتابعة عمرها الاقتصادي .

### 3.1 العوامل المؤثرة في الأداء:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي: ( زيدي ، 2011)

#### ➤ الهيكل التنظيمي:

هو بمثابة الوعاء التي تتفاعل فيه كل مستجدات ومتغيرات الشركة و أعمالها فمن خلالها تحدد جميع أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و طرق تبادل الأنشطة و المعلومات حيث يحتوي الهيكل التنظيمي على الكثافة الإدارية و هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة بينما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين كما يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات عن طريق المساهمة في تفعيل الخطط بنجاح من خلال تنظيم الأعمال و تحديد النشاطات التي يجب القيام بها و تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل المهام للأفراد في المؤسسة و الإعانة على الخروج بالقرارات التي تسهل للإدارة مهامها. (محمد محمود ، 2010)

## ➤ المناخ التنظيمي:

هو نزاهة التنظيم و اتخاذ القرارات بحيادية و بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري أي تحمل العاملين مسؤولياتهم الكاملة و وعيهم بأهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء حيث يجب ان يكون اتخاذ القرارات بطريقة عقلانية و على الإدارة تحفيز الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء كما يعمل المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء من الناحيتين المالية و الإدارية و كذلك تقديم معلومات لأصحاب القرارات لرسم صورة الأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التحكم في أموال المؤسسة. (زيدي ، 2011)

## ➤ التكنولوجيا:

تمثل في المهارات و القدرات و الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة للوصول إلى الأهداف المسكرة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات و تحمل التكنولوجيا الكثير من أنواع التكنولوجيا مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب والتي تتماشى و المواصفات التي يطلبها المستهلك و تكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة و يجب على المؤسسة اختيار نوع التكنولوجيا التي تتماشى مع طبيعة عملها و توافق أهدافها و ذلك لأن التكنولوجيا تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لا بد من التكيف معها و مواكبتها و تعديل أدائها و تطويره من أجل الموافقة بين التقنية و الأداء و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تمنح عدة زانب من القدرة التنافسية و تخفيض التكاليف و الحماية المؤسسة من المخاطر بالإضافة إلى زيادة الإرباح و الحصة السوقية (محمد محمود، 2010، صفحة50)

## ➤ الحجم: يقصد بالحجم هو ترتيب المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد

عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

- إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات فقد يمثل مشكلا يواجه أداء المؤسسات إذ أن زيادة الحجم يعني أن عملية إدارة المؤسسة تزداد تعقيدا ومنه تنقص فعالية الأداء أما من الجانب الإيجابي فإنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد عدد المحللين الماليين و المهتمين و سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة و قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات توضح من خلالها ان العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

### ➤ طبيعة الملكية:

توصل إلى أثر إيجابي بعد دراسة وتحليل أثر تغيير نمط الملكية لمؤسسة ( ISPAT ANABA ) على الأداء

المالي، للأسباب التالية (زقون، 2005)

• لأن المالك الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للمؤسسة، مما يساهم في توفير الموارد وتحسين الأداء المالي لهذه المؤسسة.

• المالك الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد والاستثمار في المشاريع المرشحة.

• تغيير نمط الملكية يزيل على كاهل الدولة عبء الخسائر المالية.

وهناك دراسة أخرى قامت بتحليل الكشوف المالية ( الميزانية وجدول حسابات النتائج ) باستخدام التحليل

الإحصائي وأدوات التحليل المالي أظهرت وجود أثر إيجابي لتغيير طابع الملكية أو الخاصية في الأداء بمكوناته المتمثلة في:

التوازن المالي، زيادة المنافسة والكفاءة، السيولة، ارتفاع الأداء المالي. (فيصل محمد، 2007)

### ➤ الحوكمة:

عكفت عدة دراسات على دراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي، حيث اعتبر الأداء المالي بمكوناته متغير تابع

وميكانيزمات الحوكمة كمتغيرات مستقلة، أين توصلت دراسة في ظل تطبيق لـ85% من مؤسسات الخدمات المساهمة

الأردنية لقواعد الحوكمة ( الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين، مجلس الإدارة، اجتماعات الهيئة العامة ) لغياب أثر ذو

دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي بمكوناته ( العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية، العائد

على السهم الواحد، نسبة القيمة السوقية على القيمة الدفترية ، القيمة السوقية للعائد ). في حين أثبتت دراسة على

شركات فلسطينية مدرجة بالسوق المالي أن للحوكمة أثر لا يستهان به على الأداء المالي نظرا لوجود علاقة طردية بين

فعالية الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في: العائد على حق الملكية، العائد على الاستثمار، سعر السهم إلى ربحية،

قيمة السوقية إلى الدفترية 2 . وتوصلت دراسة كندية هدفت لبناء نموذج إحصائي لقياس أثر الحوكمة على الأداء المالي (

نسبة عائد الأصول، نسبة العائد على الملكية ) والأداء البورصي ( القيمة السوقية على الدفترية )، إلى أن لميكانيزمات

الحوكمة أثر إيجابي وأساسي على الأداء المالي بمدلولاته، وغياب أثرها على الأداء البورصي. (بوضياف، 2018،

الصفحات 46-47)

## 2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تكمن زيادة أهمية الأداء المالي إذا بدأنا من فكرة عدم وجود مفهوم تم تطويره من أجاه وغياب مفهوم تام له، حيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه؛ فالمساهم يريد زيادة و تعظيم ثراءه، والمؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء، والموظف يسعى إلى رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى زيادة حصيللة الضرائب والرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، فكل طرف يفسر الأداء المالي على حسب وجهة نظره و حسب ما يخدم مصلحته.

## 1.2 تعريف تقييم الأداء المالي

عرف تقييم الأداء على: " أنه العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرارية للمؤسسة".  
(كمال و بن خليفة، 2021)

ويعرف أيضا بأنه: " قياس النتائج في نهاية المدة وعادة ما تكون سنة في المؤسسات الاقتصادية ومقارنتها مع النتائج المحسوبة ومعرفته أسباب هذه النتائج واقتراح الحلول المناسبة إذا ما كانت هذه النتائج سلبية محاولة منها تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل". (لطرش، 2014)

وتم تعريفه كذلك بأنه: "يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية (إدارة المالية للمؤسسة )، ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة". (فرقان، 2014)

بالإضافة إلى أنه تم تعريفه على أن: " تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة معينة باستخدام مقاييس معينة". (ف.حجاج، 2013)

## 2.2 مبادئ تقييم الأداء المالي وخطواته

## 1.2.2 مبادئ تقييم الأداء المالي: مبادئ تقييم الأداء المالي هناك مبادئ عديدة يجب الاسترشاد بها عند القيام

بعملية تقييم الأداء حتى تحقق أهدافها وحتى تنجح في هذه المهمة، من هذه المبادئ نذكر: (سحون، 2021)

- مبدأ الوضوح **clarity**: بمعنى اعتماد كل من قياس وتقييم الأداء على معايير أداء وأهداف واضحة.
- مبدأ الموضوعية **participation**: بمعنى ضرورة استخدام مفاهيم ومعايير موضوعية موحدة لقياس وتقييم الأداء.
- مبدأ الشمول **compréhension**: بمعنى شمول تقييم الأداء على كل من الإيجابيات والسلبيات أو على كل من مناطق القوة والضعف، بحيث لا يتم تغليب أحدهما على الأخرى، أو إدراك السلبيات دون الإيجابيات أو العكس.
- مبدأ التكامل **intégration**: بمعنى أن تتضمن بنود تقييم الأداء كل الجوانب الهامة في هذا الشأن وهي: المعارف والاتجاهات والسلوك والمهارات، لا أن يتم الاهتمام ببعض البنود وترك أخرى.
- مبدأ الاستمرارية **continuité**: بمعنى ضرورة أن يكون تقييم الأداء عملية مستمرة ودائمة على مدار السنة، وليس عملية موسمية تتم في شهر من شهور السنة فقط، فأتناء فترة الاختبار يتم تقييم الأداء بعد 3 شهور، وبإمكان رئيس أو مشرف العمل إجراء التقييم في أي وقت دون انتظار للتوقيتات المذكورة.
- مبدأ المشاركة **participation**: بمعنى ضرورة مشاركة المرؤوس في جميع خطوات عملية الأداء.

## 2.2.2 خطوات تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: (محمد

محمود، 2010، الصفحات 51-52)

- الحصول على مجموعة الكشوف (الكشوف) المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والكشوف (الكشوف) المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

### 3. معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

#### 1.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يمكن اعتبار التوازن المالي لمؤسسة اقتصادية معياراً مهماً لتقييم الأداء المالي، حيث أن هذا هو الهدف المالي الذي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه باستمرار من أجل سلامة المؤسسة، حيث يحرم العجز المالي المؤسسة من جانب واحد، في اللجوء إلى تأثير الاقتراض: في ظل الاستقلال المالي، يفقد أصحاب الحقوق الثقة في المؤسسة لأن المؤسسة لا تفي بالتزاماتها، مؤشرات مختلفة لدراسة الرصيد المالي (رأس المال العامل FR، احتياجات رأس المال العامل BFR، الخزينة TR)، سيتم احتسابها بناءً على الميزانية المحاسبية.

#### 1.1.3 رأس مال العامل FR

##### 1.1.1.3 تعريف رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستخدمها المؤسسة لإبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهو عبارة عن هامش أمان للمؤسسة، وهو مقدار ما تحتاط به المؤسسة لمواجهة الظروف الطارئة كجمود حركة بعض المخزونات، فتكون المؤسسة قد جهزت أموالاً دائمة لتغطيتها.

يعرف رأس مال العامل بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وبعبارة أخرى هو عبارة عن

الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة (حسن، 2014)

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال. أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة. كما

يمثل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسمية ثانية هي صافي الأصول رأس المال العامل، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمول الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة. (شعيب، 2016)

و يمكن حسابه من أعلى الميزانية و من أسفل الميزانية كما يلي: (الياس و يوسف، 2011)

➤ من أعلى الميزانية:

رأس مال العامل  $FR =$  الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس مال العامل  $FR =$  (الأموال الخاصة + دون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة.

الشكل رقم 2: رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأموال الدائمة	الأصول المتداولة
	رأس المال العامل $FR$

المصدر: من إعداد الطالب.

➤ من أسفل الميزانية:

رأس مال العامل  $FR =$  أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

رأس مال العامل  $FR =$  ( قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات ) - الديون

قصيرة الأجل

الشكل رقم 3: رأس مال العامل من أسفل الميزانية

الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل $FR$	

المصدر: من إعداد الطالب .

2.1.1.3 أنواع رأس مال العامل: وهناك أنواع من رأس مال العامل يمكن تلخيصها كما يلي: (عدون، 2010)

رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة

التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

➤ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة، وهي مجموعة

الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = (\text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

➤ رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة ويمكن حسابه وفق العلاقة

التالية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي الدائم} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة})$$

وهو نفسه رأس المال العامل FR .

➤ رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة

ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

### 3.1.1.3 الحالات التي يمكن أن يأخذها الرأس المال العامل الصافي الإجمالي

من مزايا حساب رأس المال العامل أسفل الميزانية هو مقابلة الأصول المتداولة والتي تمثل السيولة التي من الممكن تحقيقها خلال السنة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) والتي تمثل التزامات المؤسسة خلال السنة ويمكن أن تقع هذه المقابلة الحالات التالية :

➤ **FRN > 0** ( سياسة محافظة): يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة < الثببتات وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تتعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة. (سهام و يونس، 2017)

➤ **FRN < 0** (سياسة جريفة): يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > الثببتات وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل. المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. (سهام و يونس، 2017)

➤ **FRN = 0** : يشكل التوازن المالي الأدنى ويعبر عن تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب التذبذبات في دورة الاستغلال وكذلك المشاكل غير المتوقعة والتي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد والاستحقاقات ويضع المؤسسة في أوضاع حرجة. (محمد، 2013، صفحة

### 2.1.3 احتياجات رأس المال العامل BFR

#### 1.2.1.3 تعريف احتياج رأس المال العامل:

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

تمثل احتياجات رأس المال العامل الأصول المتداولة أو احتياجات دورة الاستغلال في الحالة التي يكون فيها التمويل غير مضمون من طرف الخصوم المتداولة أو موارد دورة الاستغلال تقع عملية تمويله على المؤسسة وذلك عن طريق رأس المال العامل من خلال هذا التعريف نستنتج أن احتياجات رأس المال العامل هو متغير يتماشى بواسطة رأس المال العامل وذلك عندما لا نستطيع موارد الدورة تغطية كل هذه الاحتياجات. (خالد احمد، 2019)

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

#### 2.2.1.3 أنواع احتياج رأس المال العامل: تتمثل احتياجات رأس مال العامل فيما يلي: (ع. بلغالي، 2017)

➤ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال **BFR ex** :

هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

➤ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFR hex**:

هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

### 3.2.1.3 الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:

- **BFR > 0**: معناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.
- **BFR < 0**: وهذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس المال عامل موجب ولكن يتوجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.
- **BFR = 0**: وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات وهي حالة توازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.

### 3.1.3 الخزينة TR :

- يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي بحوزتها في نهاية أي دورة استغلالية وهي تمثل صافي التقييم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة في نهاية الدورة الاستغلالية.
- هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً وهي ذات درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية (سعاد ، 2015)

الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = الموارد - الاحتياجات

### 1.3.1.3 حالات الخزينة :

- إذا كان  $FR > BFR$  أي  $TN > 0$  فهذا يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل

➤ إذا كان  $FR < BFR$  أي  $TN < 0$  يعني أن المؤسسة في حالة عجز , أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها .

➤ إذا كان  $FR = BFR$  أي  $TN = 0$  يعني أننا أمام الخزينة المثلى والوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة .

## 2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

### 1.2.3 السيولة:

تعرف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عند وقت استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتصبح نقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

ويقصد بها قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب، وتمثل السيولة النقد وشبه النقد والموجودات التي يمكن أن تتحول إلى نقد بسرعة وما يمكن أن توفره الإدارة من نقد عبر القروض والائتمانات قصيرة الأجل، وتقاس السيولة بعدة مقاييس منها نسبة التداول ويقصد منها حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ونسبة السيولة , ويقصد بها الموجودات السائلة على المطلوبات المتداولة وهناك نسبة النقد في المؤسسة المالية ومن ضمن هيكل موجوداتها .(د.سرمد، 2017)

مما لا شك في توافر السيولة يحقق العديد من المزايا للمؤسسة من بينها : (رزيقة ، 2012)

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقترضيهها، فالمتعاملين تضمن لهما السيولة تسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة والمقرضين تضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد.
- الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفاد بحظر الإفلاس.
- مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، دفع الضرائب والرسوم، شراء المواد و اللوازم... الخ.

- مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية.

- مواجهة الأزمات عند وقوعها.
- إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.
- المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة عبارة عن هامش أمان.

### 2.2.3 نسب السيولة

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعبّر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية.

تشير السيولة إلى مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتشمل ما يلي: (محمد المبروك، 2009)

**1.2.2.3 نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد أي تحقق رأس مال صافي مما يعطي للموردين ثقة أكبر في الشركة أما إذا كانت أقل من الواحد فالشركة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل .

**2.2.2.3 نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد الشركة في المدى القصير وذلك عن طريق أبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزون وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم قابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في الشركات ذات المخزون البطيء.

**3.2.2.3 نسبة السيولة الفورية** : تقيس هذه النسبة القدرة السداد للشركة، وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير ' أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة الشركة على الدفع الفوري من ومجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل أوضاع الشركة وأكبر نسبة من 1 يشير إلى أن الشركة في وضع جيد جدا لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل .

### 3.2.3 نسب التمويل والاستقلالية المالية

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للشركة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي : (حمزة محمود، 2011)

**1.3.2.3 نسبة التمويل الدائم**: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للشركة، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}}{1}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للشركة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

**2.3.2.3 نسبة الاستقلالية المالية** : تقيس هذه درجة استقلالية الشركة عن دائيتها وتحسب وفق العلاقة التالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض الشركة.

**3.3.2.3 نسبة التمويل الذاتي :** تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل الخاص التي تعتمد عليها الشركة وتحسب وفق

العلاقة التالية

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = 1$$

- إذا ارتفعت النسبة عن 1 يكون هناك فائض في التمويل الذاتي وهذا يعني أن الشركة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض بالإضافة الديون طويلة الأجل لتمويل أصول ثابتة وهذا ليس في صالح الشركة لأن ديون طويلة الأجل لها فوائد وأصول متداولة ليس لها فوائد.
- إذا انخفضت النسبة عن 1 يكون هناك عجز في تمويل الأصول الثابتة وعليه يجب على الشركة أن ترفع في قيمة الأموال الخاصة أو تقلص من اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

**4.3.2.3 نسبة قابلية السداد :** تسمى أيضا التمويل العام حيث تعبر هذه النسبة عن كيفية تمويل أصول الشركة

وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة قابلية السداد} = \left( \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \right)$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي يكون هناك فرصة أكثر لحصول الشركة على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون النسبة تساوي 0.5.

### 3.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة نسب المردودية

تهدف كل مؤسسة سواء كانت، صناعية أو تجارية في نهاية كل دورة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل التكاليف، أي مردودية جيدة من خلال توظيفها لرؤوس الأموال الممكنة واستخدامها لمختلف الطرق المتاحة استخداما عقلانيا، وذلك للمحافظة على استمرار العملية الإنتاجية والتطلع إلى مكانة مرموقة في السوق .

### 1.3.3 مفهوم المردودية

تعرف المر دية بأنها: " مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بالإمكانيات والوسائل التي سخرت لتحقيقها ' ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها ' ومن هذا المنطق هناك الكثير من النسب التي تحسب نسبة النتيجة إلى الوسيلة ' إلا أن أكثرها استخداما هي كل من المر دية المالية والمر دية الاقتصادية". (الياس و يوسف، التسيير المالي و الادارة المالية، 2011)

وتعرف أيضا المر دية بأنها هي: " قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي". (يوسف و ناصر دادي، 2008)

### 2.3.3 نسب قياس المردودية

تهدف هذه النسب إلى تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المؤسسة وتمثل في: مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

### 1.2.3.3 مردودية النشاط: يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء

التجاري للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتمثل هذه المر دودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسها المؤسسة (السعيد، 2000)

وتعرف أيضا بأنها " المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ونحسب كالآتي :

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وتبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية , وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة(ملكية و ميلود، 2011)

وتعرف أيضا المر دودية التجارية على أنها : العلاقة بين نتيجة الاستغلال ومستوى النشاط , وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{نشاط الاستغلال}}$$

حيث يمكن أن تأخذ نتيجة الاستغلال الشكليين التاليين :

➤ الفائض الخام للاستغلال EBE

➤ الفائض الصافي للاستغلال ( النتيجة المحاسبية للاستغلال )

أما مستوى النشاط فيمكن أن يكون في صورة , رقم الأعمال , الانتاج , أو رقم الأعمال والانتاج.

### 2.2.3.3 المردودية الاقتصادية :

وهي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب قراراتها المالية، فهي تعرف استثمارات المؤسسة

والنتيجة الاقتصادية المحصل عليها. (Hubert, 2006)

تتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة

الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية .

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

➤ المردودية الاقتصادية الإجمالية :

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة.

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة

الاستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للاستغلال وأصل حساب فائض خزينة الاستغلال.

➤ المردودية الاقتصادية الصافية :

المردودية الاقتصادية الصافية هي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة:

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال / الأصول

المردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما : هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول وتستطيع المؤسسة أن تحصل على مرد ودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين : (عادل، 2002)

- **معدل دوران الأصول**

ويقصد بعدد مرات تغطية المبيعات الأصول المؤسسة أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

- **هامش الربح:**

ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات. الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف.

**3.2.3.3 المردودية المالية :**

تفسر هذه المردودية المالية قدرة المؤسسة للحصول على الأموال قصد تجديد نشاطها الإنتاجي وكذلك إعادة تطوير على قاعدة أكثر اتساعا .

وتدعى كذلك بمرد ودية الأموال الخاصة , إذ تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق مرد ودية من كافة أنشطتها , وتسمى أحيانا بمعدل المرد ودية الإجمالية أخرى مرد ودية المساهمين , حيث تحسب انطلاقا من معدل المرد ودية المالية والمتمثل في نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة , وبالتالي فهي من أهم معايير تقييم الاستثمار المالي المستخدم من طرف المساهمين (الياس و يوسف، التسيير المالي و الادارة المالية، 2011، صفحة 94)

**المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة**

**خلاصة الفصل :**

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من حيث التكلفة ، ويعبر عن الكفاءة من خلال النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة ، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف ، تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن . علاوة على ذلك ، لن يكون تقييم الأداء المالي جيدا إذا لم يحسن المديرون اختيار المعايير والمؤشراتو ارتأينا على أهم مؤشرات التوازن المالي ، والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والتمويل ونسب المردودية والنمو وكيفية حسابها وذلك بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حساب القائم

## الفصل الثاني: الجانب التطبيقي و الإطار المنهجي

بعد أن تعرضنا لمختلف مفاهيم وتعريفات الأداء المالي وصيغ التمويل المتبعة وكيفية تطبيقها حسب المدة ، وذلك بالدراسة النظرية ، لكن هذه الدراسة تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي ، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية المؤسسة حلويات شرشال، ولنرى مدى تطابق الجانب النظري على العمل التطبيقي الذي قمنا به على المؤسسة. في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة الأداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى المنهج الذي اتبعناها للوصول إلى نتائج الدراسة.

### 1. تقديم عام لمؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات أسهم (NBS)

تعتبر مؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات أسهم ، والتي تم اختيارها لدراستنا هذه، لأجل ذلك ستقوم بتقديمها وستنطلق إلى نشأتها، والمراحل التي مرت بها، بالإضافة طبيعة نشاطها وهيكلها التنظيمي.

➤ **لمحة تاريخية عن المؤسسة:** سنحاول في هذا العنصر أن نقدم لمحة تاريخية عن المؤسسة، وذلك البداية

للتعريف بالمؤسسة قيد الدراسة، والتحدث عن إعادة هيكلتها ثم خصصتها.

➤ **تعريف المؤسسة:**

تقع مؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات أسهم في موقع استراتيجي، وبالتحديد في المنطقة الصناعية الصناعية واد البلاع على الطريق الوطني رقم 11 بدائرة شرشال ولاية تيبازة، حيث تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 6 كلم ، كما أنها تبعد بـ 88 كلم عن ميناء الجزائر، وحوالي 100 كلم عن ميناء تنس، وتبلغ مساحتها الإجمالية بـ 107035 كلم.

أنشأت هذه المؤسسة بموجب العقد الذي أبرمته وزارة الصناعة مع الشركة الإنجليزية " باكارباركينز المؤرخ في 25 جانفي 1976 وقد أبرم هذا العقد باتفاق مع المؤسسة الأم المسماة " رياض الجزائر " ، وكان الاتفاق على أن الشركة الإنجليزية هي التي تقوم بتركيب معدات الإنتاج الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة ، لكن لم يتم ذلك لأسباب مالية، فقامت المؤسسة الأم بإرسال بعض الإطارات للتكوين التقني في الخارج ، من أجل تركيب معدات الإنتاج ( 1 ) .

حيث بدأت المؤسسة في الإنتاج في سنة 1982 برأس مال يقدر بـ 620 مليون دينار جزائري، وبقيت هذه العملية تتم جزئيا، وفي سنة 1989 الإطارات التقنية بتركيب خط كوكيتيل، وبعد 4 سنوات تم تركيب التجهيزات الخاصة بإنتاج الشوكولاتة .

ففي سنة 1989 قد تم تركيب الخبز الحربي وفرن الحلوى، ونظرا لعدم تخصص الإطارات التقنية في تركيب تجهيزات الإنتاج واجهت المؤسسة عدة عراقيل ومشاكل ، أهمها عطل في تقنية التجهيزات ، لأنها من صنع أجنبي، وهذا ما أثر على سير عملية الإنتاج .

➤ **إعادة هيكلية المؤسسة محل الدراسة**

لقد مرت مؤسسة بسكتة شرشال الجديدة للحلويات بعدة مراحل، وذلك حسب المخططات التنموية التي انتهجها الدولة في تسيير مؤسساتها العمومية، حيث كانت وحدة حلويات شرشال تسير من طرف المؤسسة الأم، وهي رياض

الجزائر التي كانت تمولها، ولكن نظرا لكبر حجم المؤسسة الأم وبعد المسافة بينها وبين وحدة حلويات شرشال وباقي وحداتها المتواجدة على المستوى الوطني ولد صعوبة في التسيير .

هذا ما جعل الدولة تعيد هيكلة المؤسسات العمومية، ومن بين تلك المؤسسات مؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات الأسهم، التي قامت المؤسسة الأم بإعادة هيكلتها ماليا وعضويا، وذلك بتعيين مسؤولين على الوحدة لإدارتها، لم تكن الوحدة مستقلة في قراراتها لقلّة خبرة المسؤولين، وللظروف التي مرت بها الجزائر آنذاك، بدخولها اقتصاد السوق والأزمة المالية سنة 1986.

حيث أصبحت الدولة عاجزة عن تلك المؤسسات العمومية ماليا، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات الأسهم، والتي كانت بحاجة إلى الدعم المالي، الذي يسببه لم تستطع دفع الأجور أعمالها لمدة تجاوزت أربعة أشهر سنة 2004، كما سبب سوء التسيير في تراكم الديون على عاتق المؤسسة، والتي عجزت عن تسديدها .

في ظل هذه الأوضاع وجدت الدولة نفسها أمام خيارين وهما: إما تغلق المؤسسة محل الدراسة، وتشرح أزيد من 180 عامل، وهذا ما يولد أزمة اجتماعية لهؤلاء العمال، وإما أن تنتهج سياسة الخوصصة التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي، ولكن رغم كل هذا استطاعت أن تحصل المؤسسة محل الدراسة على علامة إيزو 9000 في سنة 2000 وذلك بسبب منتجاتها المتميزة .

➤ . **خوصصة المؤسسة:** لقد اضطرت الدولة بعد المشاكل المالية التي واجهتها مؤسسة حلويات شرشال إلى إعلان

عن نية خوصصتها طبقا لقانون 01-04 المؤرخ في 22 / 08 / 2001 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية

، حيث نشرت إعلان البيع في جريدة المجاهد، تحت عنوان مناقصة وطنية ودولية طبقا لنص المادة من 22 من

القانون أعلاه، وبعد ذلك رست المناقصة على مجموعة فلاش الجزائر مع مؤسسة أجنبية المسماة " أولكر " التركية

إلى جانب مستثمر عراقي، وقبل إبرام عقد الخوصصة مع الأطراف المعنية تم تقييم أصول المؤسسة حسب ما نصت

عليه المادة 18 من القانون 10-04 .

أبرم عقد الخوصصة مع كل من المؤسسة الأم " رياض الجزائر " ومسؤول " مجمع فلاش " وأبرم العقد وفقا لدتر

الشروط، ومن أهم تلك الشروط المحافظة على مناصب العمل الدائمين، بينما من جهة **مجمعفلاش** فقد اشترط عدم

ديون المؤسسة المسابقة، وهذا ما تم بالفعل، وأصبحت المؤسسة ذات طابع خاص ابتداء من 01 / 02 / 2005، وتغير

اسمها إلى «شركة ذات أسهم لحلويات شرشال لجديدة»، وقد بلغ رأس المال الشركة أربع مائة وثمانون ( 480 ) مليون دينار جزائري بشراكة تركية جزائرية إلى جانب الشركة العراقية، مع تطبيق ما نصت عليه المادة 28 من القانون 01-04.

والتي تنص على أن العمال الدائمين نسبة 10 % مجانية من أسهم المؤسسة دون حق التصويت في الجمعية العامة

### ➤ لطاقم البشري المؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات الأسهم:

يبلغ تعداد الطاقم البشري لمؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات الأسهم 800 عامل ينقسمون إلى 03 فئات

سوسيو مهنية :

● الإطارات: 80 موظف

● أعوان التحكم: يقدر عددهم بـ 90 عامل

● أعوان التنفيذ: يقدر عددهم: 630 عامل.

### ➤ طبيعة نشاط المؤسسة: يمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في إنتاج الحلويات، فهي تقوم بإنتاج تشكيلة كبيرة

من المنتجات، كما أنها تعتبر الموزع الحصري في الجزائر لمنتجات غذائية محلية ذات جودة عالية وهذا عبر شبكة

توزيع متخصصة، وفيما يلي قائمة بمختلف منتجات موضحة في الجدول التالي :

### الجدول رقم1: قائمة مختلف الحلويات التي تنتجها المؤسسة

اسم المنتج	Nom de produit	الحجم	Le poids
السندويش	Sandwich		160 g- 85g
بسكرام	Biskrem		200 g – 110 g
انصاف	Incaf		225 g – 110 g
بوتي فور	Petite feurre		125 g –110 g
القوفريط	Gaufrette		550 g – 500 g
القوفريز	Gaufrize		350 g – 225 g
الشوت	Shoot		300 g – 250 g
فانكي	Fenky		400 g – 300 g

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تنتج منتجات بأوزان مختلفة ولها تشكيلة كبيرة من المنتجات، فهي تأخذ

بعين الاعتبار أذواق المستهلكين لهذه المنتجات فوضعت هذه الأوزان من أجل تسهيل حملها أثناء سفر المستهلك، وكذلك

خصصت بعض المنتجات خصيصا للأطفال ذات وزن صغير وخاصة المتدربين والأقسام التحضيرية التي يسعى الأهل

شرائها لأبنائهم لكي يستهلكونها في أوقات الاستراحة مثلا، ولهذا نجد المؤسسة تضع لكل منتج أوزان مختلفة ومتنوعة لتسهيل عملية اختيار المستهلك للمنتج الذي يرغب فيه.

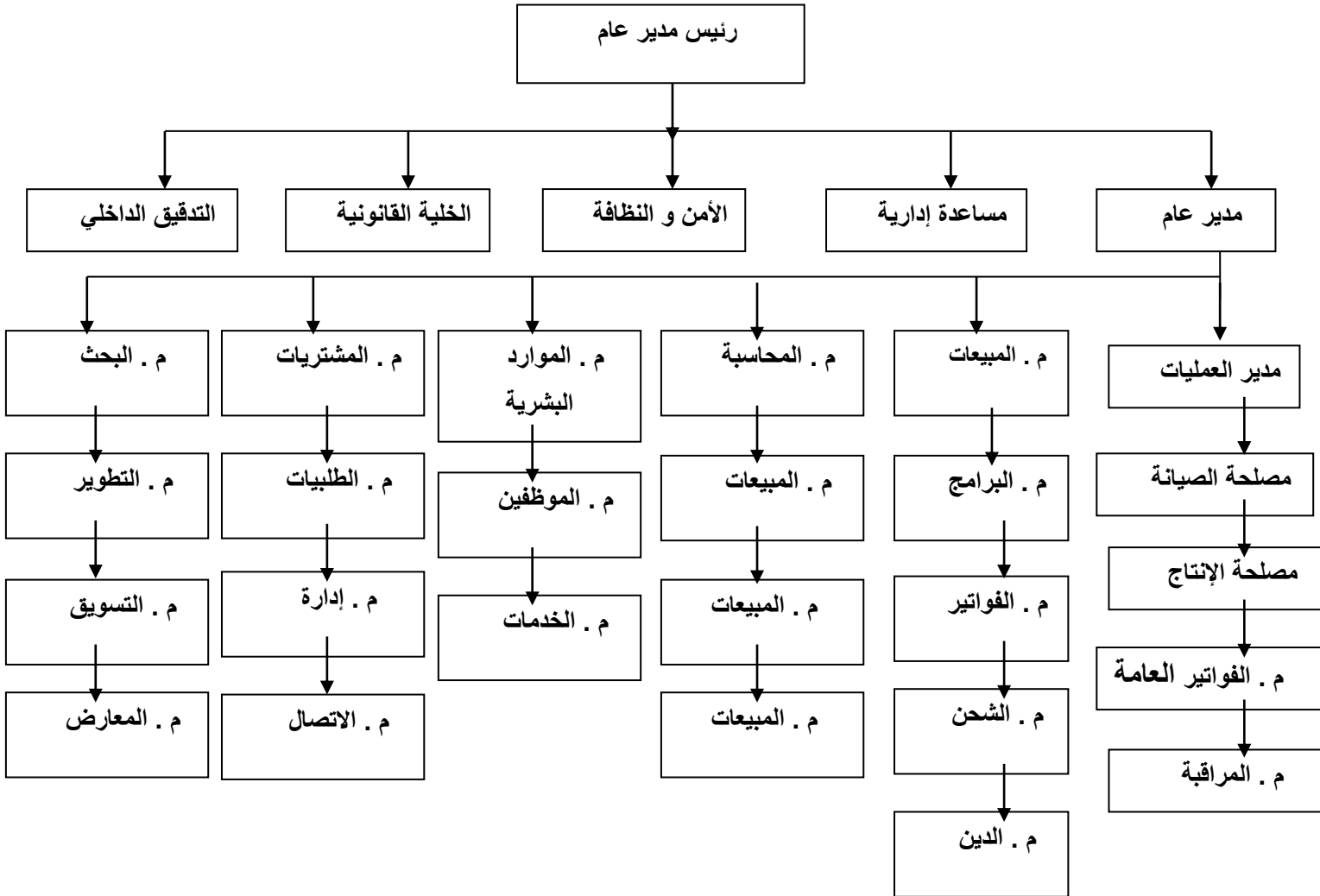
➤ الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد ويقسم الأعمال وقنوات التنسيق الرسمية، تسلسل القيادة، فهو يقوم بتنظيم العلاقات داخل المؤسسة، كما انه يحدد المسؤوليات، كما هو موضح في الفرع الأول .

➤ الهيكل العام لإدارة المؤسسة :

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة حلويات شرشال الجديدة ذات الأسهم كما هو موضح :

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحلويات بشرشال



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة

تعمل المؤسسة محل الدراسة بالتنسيق مع كل الموظفين فيها على تحسين سير المؤسسة محل الدراسة، فكل واحد يقوم بالمهام الموكلة له حسب المسلسل الوظيفي:

- **رئيس المدير العام:** هو المسؤول وصاحب القرارات يتأسس الاجتماعات، ويقوم بمناقشة المساهمين ومدراء المصالح لإعداد الخطط الإستراتيجية لتسيير المؤسسة، فهو يمثل الإدارة العليا للمؤسسة.
  - **المدير العام:** يتولى قرارات رئيس المدير العام ومراقبة السير الحسن لخطة العمل .
  - **المساعدة الإدارية:** تتولى ضبط جدول زمني لمواعيد العمل، بالإضافة إلى مسك الدفاتر الصادرة والواردة، ويقوم بإعداد التقارير الخاصة بكل اجتماع، كما تستقبل الاتصالات الهاتفية الداخلية.
  - **مديرية العمليات:** وتعد مديرية العمليات مهمة في المؤسسة لأنها المؤسسة المسؤولة عن إنتاج السلعة بالكميات المطلوبة وكذا الجودة الملائمة وفي الآجال المحددة ، كما تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال التخطيط ومراقبة الإنتاج ، وتنقسم إلى مصلحة الصيانة والتي تتكون من مجموعة من المهندسين والتقنيين الذين يسهرون على صيانة ومراقبة الآلات ، ومصلحة الإنتاج هي مكلفة بإنتاج السلعة التي تتميز بها المؤسسة، والعديد من الحلويات ، بالإضافة إلى مصلحة مراقبة النوعية التي تسهر على تحقيق الجودة للمنتوج ومطابقته للشروط الصحية، وأخيرا مصلحة الوسائل العامة.
  - **مديرية المبيعات:** تسهر هذه المديرية على أداء مهمة البيع وخدمة الزبون، وتتفرع إلى :  
مصلحة المبيعات، مصلحة البرامج، مصلحة الفواتير، مصلحة الشحن ومصلحة الدين.
- تتلخص مهامها فيما يلي :
- مراجعة قوائم الزبائن وتسجيل طلباتهم، والتنسيق مع مسؤول الإنتاج لتلبية طلبية الزبون.
  - دراسة طلبيات المؤسسات المتعاقدة مع المؤسسة .
  - النظر في شكاوى الزبائن والتنسيق مع مديرية الإنتاج والتطوير لتحسين نوعية المنتج بما يرضي الزبون.
  - **مديرية المحاسبة والمالية:** وهي التي تقوم بتزويد المؤسسة بالموارد المالية الضرورية في الوقت المناسب ومن المصادر المناسبة، كما تراقب تحرك الموارد وتقييم عوائدها ثم تحليل النتائج، ويتمثل دورها فيما يلي:
  - تنظيم السياسة العالية من أجل تحقيق إستراتيجيتها، إعداد الميزانيات والتقارير المالية الخاصة بالمؤسسة وضمان التوازن المالي والاقتصادي للمؤسسة، العمل على إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

- **مديرية الموارد البشرية:** تهتم هذه المديرية على وجه الخصوص بالعامل، باعتباره عنصر أساسي وضروري كونه صاحب الدور الكبير في ترقية وتطوير المؤسسة، من خلال أدائه لعمله بكل إتقان وروح المسؤولية، فهي تقوم بتسيير العمليات الخاصة بالموارد البشرية من تعيين وتوظيف، والرواتب، وتقييم الأداء بالنسبة لكل عامل بالإضافة إلى توفير خدمة الضمان الاجتماعي، مقسمين حسب الفروع المتواجدة على مستوى المؤسسة من متعاقدين وعمال دائمين ممثلين بفرع نقابي منتخب من طرف العمال من بينهم عضوين في اللجنة المتساوية الأعضاء . وتمثل المهام المنوطة بهذه المديرية في :

- توفير ظروف العمل الملائمة من أجل الأداء الحسن للمستخدمين.
- توفير الرعاية اللازمة والخدمة الاجتماعية، والاهتمام بالعملية الاتصالية داخل المؤسسة وخارجها .
- تحديد سلم الأجور والمرتبات الخاصة بالعمال، بناء على أداء العامل.
- وضع مخطط عمل الموارد البشرية.
- تقديم المعلومات للعاملين وتحسين طرق الاتصال، عن طريق إيجاد علاقات مع الجماعات والمفوضين الاجتماعيين.
- تقييم المستخدمين من خلال الأداء، والكفاءات والمؤهلات.
- **مديرية المشتريات والتخزين:** تتولى هذه المديرية تحديد أهداف وظائف الشراء والتمويل في المدى القصير والمتوسط والطويل، كما تهتم بتسيير عمليات تمويل المؤسسة بالموارد واللوازم، المواد الأولية، المواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج وتخزينها بالتنسيق مع عمال وعاملات قسم التخزين، وتتفرع إلى المصالح التالية :
- مصلحة الطلبات ، مصلحة إدارة المخزون ، ومصحة الاتصال بالموردين
- **مديرية البحث والتطوير:** وهي التي تتولى تحسين جودة التركيبة وتطويرها بالاطلاع على كل ما يستجد في مجال تحضير الحلويات للحصول على أحسن المواصفات والاستفادة من التجارب الأجنبية.

## 2. الإطار المنهجي:

- تعتبر منهجية البحث خطوة مهمة في العمل البحثي وتهدف إلى وصف الطريقة التي تم بها إجراء البحث في سياق إنتاج البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة . سيجعل هذا العمل من الممكن تقديم إجابة موثوقة لمشكلتنا الأولية.

## 1.2 الخطوات المنهجية:

في هذا البحث ، كانت الأساليب العلمية الأساسية المستخدمة هي التحليل والتكيب . سيعمل توليف النظرية والمعرفة على الحصول على الأساس النظري لتحقيق الهدف المحدد . سيركز التحليل على البيانات المالية لمؤسسة حلوليات شرشال ، وهي مؤسسة اقتصادية . من نتائج التحليل ، سوف نستخلص استنتاجات ونقترح إجراءات لتحسين الوضع المالي لهته الأخيرة . وللإجابة على الأسئلة المطروحة مسبقاً ، سنتبع منهجية مختلطة . من ناحية أخرى ، نعتمد على المنهج الوصفي للفصل الأول من أجل تطوير الإطار النظري لبحثنا . بالنسبة للفصل التطبيقي ، ستفيدنا الطريقة التحليلية في تحقيق حالتنا العملية

## 2.2 أدوات جمع البيانات

### 1.2.2 البحث الوثائقي:

تسمح الدراسة الوثائقية أو دراسة البيانات الموجودة للباحث بالحصول على ما يحتاجه لشرح أو فهم ظاهرة ما ، وقد ساعدتنا هذه الأداة في موضوع بحثنا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن التشخيص المالي والتحليل المالي على وجه الخصوص ، بناءً على عدة مصادر للمعلومات مثل المقالات ، والتقارير الرسمية ، وأطروحات الدكتوراه ، وأوصافها ، بدأت من خلال مطالعة العديد من المقالات العلمية في العديد من المكتبات عبر الإنترنت مثل Science و SNDL و Direct ، و Google scholar ، و ASJP ، ثم لإنشاء إطارنا المفاهيمي بشكل أكثر دقة ، استخدمنا العديد من الكتب والتقارير الرسمية وأطروحات الدكتوراه عبر الإنترنت على منصات رقمية مختلفة ، بما في ذلك الكتب المتوفرة في مكتبة مدرستنا والمدارس الأخرى .

سهلت المؤسسة المضيفة وهي في حالتنا " مؤسسة شرشال للحلوليات " أيضاً توفير المستندات اللازمة لتحقيق أطروحتنا ومنحتنا الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات والتقارير التي نحتاجها على وجه الخصوص البيانات المالية للشركة من أجل سنوات (2019-2020-2021)

### 2.2.2 المعلومات المحاسبية والمالية: يستند التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية للتشخيص المالي إلى عدة

مستندات أساسية مثل: الميزانية العمومية، جدول حساب النتائج . هذه البيانات المالية ، ولا سيما الميزانيات العمومية باستخدامها نحاول تحليل هذه البيانات لإنشاء التشخيص المالي للمؤسسة حيث تهدف الأعمال المختلفة التي تم تنفيذها في هذا السياق إلى دراسة تطور النشاط من خلال المقارنة بين السنوات ومقارنة النتائج مع الوضع الطبيعي والتحليل

الإحصائي لدراسة الحالة المالية لمؤسسة حلويات شرشال .تمتد الدراسة على ثلاث سنوات (2021/2020/2019)

سيعتمد هذا التحليل على المؤشرات المناسبة وحساب نسب معينة قد تتمكننا من الامتثال لافتراضاتنا .

### 3.2 أدوات تحليل البيانات :

1.3.2 البيانات الكمية: استخدمنا المستندات الداخلية للمؤسسة وهي الميزانية العمومية وجدول حساب

النتائج 2019-2020-2021 تعتمد الطريقة المستخدمة في تحليل هذه البيانات الكمية على : تفسير النتائج

والتعليقات لتغذية النقاط الرئيسية لدراستنا بشكل أفضل. ولإجراء التحليلات تم استخدام الأدوات التالية :

1.1.3.2 مؤشرات المرد ودية: لمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المؤسسة وتمثل في:

مرد ودية النشاط، المرد ودية الاقتصادية والمرد ودية المالية.

#### الجدول رقم 2: مؤشرات المرد ودية

المعادلة	المؤشرات
النتيجة الصافية / رقم الأعمال	مرد ودية النشاط
النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	المرد ودية الاقتصادية
النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المرد ودية المالية

مصدر : من إعداد الطالب

### 2.1.3.2 مؤشرات التوازن المالي:

#### الجدول رقم 3: مؤشرات التوازن المالي

فائدة	المعادلة	المؤشرات
يساعد المؤسسة على معرفة رأس مالها العامل العام	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	رأس مال العامل FRN
يتيح للمؤسسة معرفة حاجتها لرأس المال العامل لتغطية عملياتها أثناء نشاطها	الأصول المتداولة خارج الخزينة الخصوم المتداولة خارج الخزينة	احتياجات رأس مال العامل BFR
يساعد على معرفة المتاحات النقدية اللازمة	FRN-BFR	الخزينة TR

مصدر : من إعداد الطالب

3.1.3.2 النسب المالية :

• نسب السيولة:

الجدول رقم 4: النسب المالية

المعادلة	المؤشرات
العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة العامة
(القيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل.	نسبة السيولة المختصرة
القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية

مصدر: من إعداد الطالب

• نسب التمويل والاستقلالية المالية:

الجدول رقم 5: نسب التمويل والاستقلالية المالية

المعادلة	المؤشرات
الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
الأموال الخاصة / مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
مجموع الديون / مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد

مصدر: من إعداد الطالب

3. عرض النتائج

1.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تتم عملية التحليل انطلاقاً من الميزانية المالية عن طريق المؤشرات المالية والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياجاته والحزينة، كما يتم إظهار عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ثم عرض الميزانية المالية المفصلة والمختصرة لثلاث سنوات.

1.1.3 الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تعتمد عملية الانتقال على مبدأ السيولة بالنسبة للأصول ومبدأ الاستحقاقية بالنسبة للخصوم .

- الميزانية المالية جانب الأصول لثلاث سنوات أصول

الجدول رقم 6: تقديم الميزانية المالية جانب الأصول خلال السنوات المدروسة

2021	2020	2019	اسم الحساب
			<u>الأصول الثابتة</u>
38306560.00	38306560.00	38306560.00	الشهرة
7255278.00	7255278.00	7255278.00	تثبيات معنوية
1020844322.00	1020844322.00	1020844322.00	مباني
1734597047.40	1734597047.90	1734597047.40	تثبيات مادية أخرى
4537500001.00	4537500001.00	4537500001.00	تثبيات تحت الامتياز
7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40	مجموع الأصول الثابتة
			<u>الأصول المتداولة</u>
358456300.00	398348552.00	497358122.00	محزونات
152566350.00	187461398.00	145455625.00	زبائن
118504665.00	180904800.00	150500800.00	مدينون آخرون
70500622.00	91152494.00	77309275.60	الضرائب وما يشابهها
52400655.00	63500400.00	53500400.00	الخزينة
752428592.00	921367644,00	924124222,60	مجموع الأصول المتداولة
8090931800.40	8259870852,90	8262627431,00	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المؤسسة

- الميزانية المالية لجانب الخصوم لثلاث سنوات:

الجدول رقم 7: تقديم الميزانية المالية جانب خصوم خلال السنوات المدروسة

2021	2020	2019	الخصوم
			<u>رؤوس الأموال الخاصة:</u>
1000000000.00	1000000000.00	1000000000.00	رأس مال غير مبرر
4537500000.00	4537500000.00	4537500000.00	فرق إعادة التقييم
53366816.00	44154444.00	32502250.00	النتيجة الصافية
246459498.00	190652860.00	158485529.00	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
<b>7743689494,40</b>	<b>7667176836,00</b>	<b>7451096444,00</b>	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>
			<u>الديون متوسطة وطويلة الأجل</u>
218790905.00	247090905.00	275055986.00	القروض و الديون المالية
1.00	1.00	1.00	ديون أخرى غير جارية
<b>218790906,00</b>	<b>247090906,00</b>	<b>275055987,00</b>	<b>مجموع ديون م و ط الأجل</b>
			<u>الخصوم الجارية</u>
25400300.00	39847500.00	36225000.00	الموردون و الحسابات المرفقة
47000000.00	47000000.00	51750000.00	الضرائب
25500600.00	44000000.00	276000000.00	الديون الأخرى
30550500.00	214755610.90	172500000.00	خزينة الخصوم
<b>128451400.00</b>	<b>345603110,90</b>	<b>536475000,00</b>	<b>مجموع ديون ق الأجل</b>
<b>8090931800,40</b>	<b>8259870852,90</b>	<b>8262627431,00</b>	<b>المجموع الكلي للخصوم</b>

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات المؤسسة.

- إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم:

**الجدول رقم 8: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019**

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
7726152431,00	الأموال الدائمة	7338503208,40	الأصول الثابتة
536475000,00	الديون قصيرة الأجل	924124222,60	الأصول المتداولة
8262627431,00	المجموع	8262627431,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المؤسسة.

**الجدول رقم 9: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020**

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
7914267742,00	الأموال الدائمة	7338503208,90	الأصول الثابتة
345603110,90	الديون قصيرة الأجل	921367644,00	الأصول المتداولة
8259870852,90	المجموع	8259870852,90	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المؤسسة.

**الجدول رقم 10: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021**

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
7962480400,40	الأموال الدائمة	7338503208,40	الأصول الثابتة
128451400,00	الديون قصيرة لأجل	752428592,00	الأصول المتداولة
8090931800,40	المجموع	8090931800,40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المؤسسة.

2.1.3 مؤشرات التوازن المالي:

1.2.1.3 حساب رأس مال العامل للميزانية المالية FRN:

يعرف رأس مال العامل بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وبعبارة أخرى هو عبارة عن

الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة، وبحسب وفق طريقتين من أعلى ومن أسفل الميزانية :

➤ من أعلى الميزانية:

- رأس مال العامل FR = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- رأس مال العامل FR = (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة .

الجدول رقم 11: تطور رأس مال العامل الصافي من أعلى الميزانية

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة (1)	7726152431,00	7914267742,00	7962480400,40
الأصول الثابتة (2)	7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40
(2-1)=FRN	387649222,60	575764533,10	623977192,00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية

➤ من أسفل الميزانية:

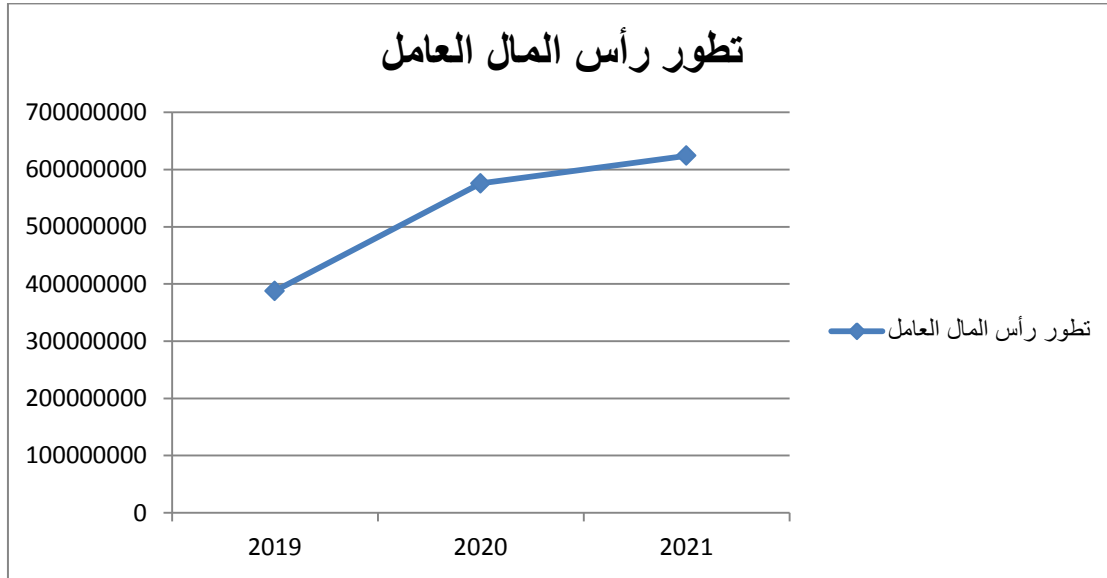
- رأس مال العامل FR = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل
- رأس مال العامل FR = ( قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات ) - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 12: تطور رأس مال العامل الصافي من أسفل الميزانية

2021	2020	2019	البيان
752428592.00	921367644,00	924124222,60	الأصول المتداولة (1)
128451400,00	345603110,90	536475000,00	ديون قصيرة الأجل (2)
<b>623977192,00</b>	<b>575764533,10</b>	<b>387649222,60</b>	<b>(2-1) =FRN</b>

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

الشكل رقم 5: تطور رأس مال العامل



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول (11) ، (12)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول (11) و(12) والشكل رقم (05) أن رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات، حيث قدر سنة 2019 ب 387,649,222, 60، ثم ارتفع خلال سنتي 2020 و 2021 إلى 575,764,533.10 و 623,977,192.00 أي شهد معدل نمو قدره 48% و 8.3% على التوالي، وذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها، ومن أبرز العناصر التي أدت لزيادة هذه الموارد هي: الزيادة في الأموال الخاصة.

التفسير: رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث  $FRN > 0$  يعني :

➤ من منظور أعلى الميزانية: نجد في هذه الحالة أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا يشير أن

المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، في هذه الحالة يعبر مؤشر رأس المال العامل على أن المؤسسة تمكنت من

تمويل كل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وحققت فائض مالي متمثل في رأس المال العامل، هذا الفائض

يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

➤ من منظور أسفل الميزانية: نجد هنا أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة

تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال

العامل، أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى، وهذا هام في تحقيق

التوازن المالي للمؤسسة.

#### ❖ حساب رأس المال العامل الخاص:

• رأس المال العامل الخاص = (الأموال الخاصة - الأصول الثابتة )

• رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

#### الجدول رقم 13: حساب رأس مال العامل الخاص خلال سنوات الثلاث

2021	2020	2019	البيان
7743689494,40	7667176836,00	7451096444,00	الأموال الخاصة (1)
7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40	الأصول الثابتة (2)
<b>405186286,00</b>	<b>328673627,10</b>	<b>112593235,60</b>	رأس المال العامل الخاص (2-1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية .

التعليق :

رأس المال العامل الخاص موجب في سنوات الثلاث 2019-2020-2021، هذا يدل على أن المؤسسة تغطي

كامل استثماراتها أو أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

❖ حساب رأس المال العامل الإجمالي:

- رأس مال العامل الإجمالي = ( مجموع الأصول - الأصول الثابتة )
- رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم 14: حساب رأس مال العامل الإجمالي

البيان	2019	2020	2021
مجموع الأصول (1)	8262627431,00	8259870852,90	8090931800,40
الأصول الثابتة (2)	7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40
رأسمال العامل الإجمالي (2-1)	924124222,60	921367644,00	752428592,00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال ثلاث سنوات رأس مال عامل إجمالي موجب وهذا يدل على أن للمؤسسة قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الجارية.

✚ حساب رأس المال العامل الصافي:

- رأس المال العامل الصافي الدائم = ( الأموال الدائمة - الأصول الثابتة )
- رأس المال العامل الصافي الدائم = ( الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة )

الجدول رقم 15: حساب رأس مال العامل الدائم خلال سنوات ثلاث

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة (1)	7726152431,00	7914267742,00	7962480400,40
الأصول الثابتة (2)	7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40
رأس المال العامل الصافي الدائم (2-1)	387649222,60	575764533,10	623977192,00

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

حساب رأس المال العامل الأجنبي:

- رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون
- رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

**الجدول رقم 16: حساب رأس مال العامل الأجنبي**

2021	2020	2019	البيان
347242306,00	592694016,90	811530987,00	مجموع الديون
<b>347242306,00</b>	<b>592694016,90</b>	<b>811530987,00</b>	<b>رأس مال العامل الأجنبي</b>

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية .

**التعليق:**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس مال العامل الأجنبي موجب خلال السنوات المدروسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون ، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على ديون الغير.

**2.2.1.3 احتياجات رأس المال العامل BFR:**

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي ، وهو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل احتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال .

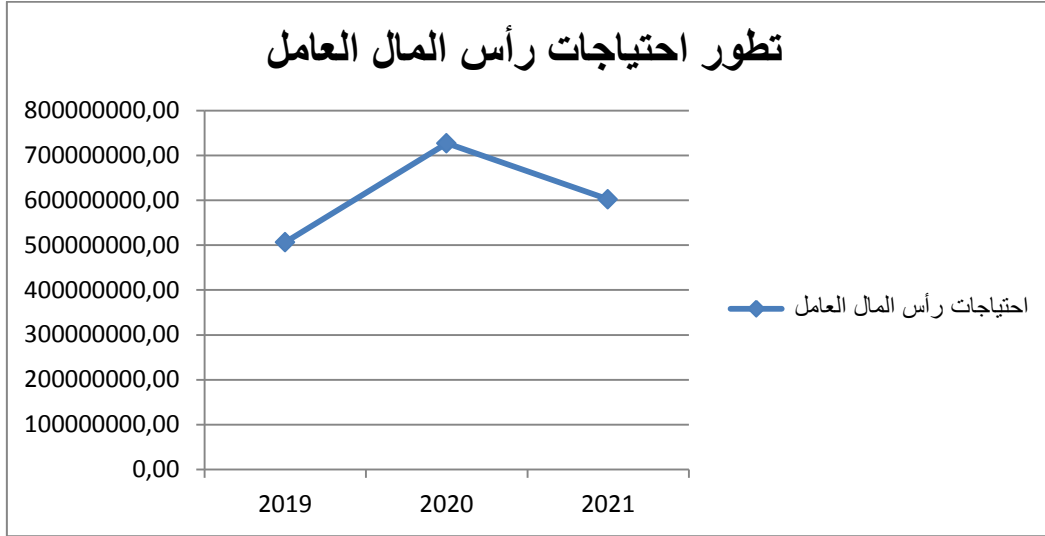
- احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

**الجدول رقم 17: تطور احتياجات رأس مال العامل**

2021	2020	2019	البيان
700027937,00	857867244,00	870623822,60	الأصول المتداولة خ. الخزينة (1)
97900900,00	130847500,00	363975000,00	الخصوم المتداولة خ. الخزينة (2)
<b>602127037,00</b>	<b>727019744,00</b>	<b>506648822,60</b>	<b>احتياجات رأس المال العامل (2-1)</b>

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

الشكل رقم 6: تطور احتياجات رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (17).

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) و الشكل رقم (06) أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال ثلاث سنوات , حيث قدرت سنة 2019 ب 506648822.60، ثم ارتفع سنة 2020 إلى 727019744.00 أي حقق معدل نمو قدره 43 % وذلك بسبب الانخفاض في سرعة دوران المخزون وتراجع سنة 2021 إلى 602127037.00 بنسبة 17 % ، وذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

التفسير :

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال الثلاث سنوات، وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل وموارد مالية أخرى

### 3.2.1.3 حساب الخزينة:

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل  $fi$  واحتياج رأس مال العامل  $BFR$  وهي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل ويتم حسابه كما يلي:

- الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

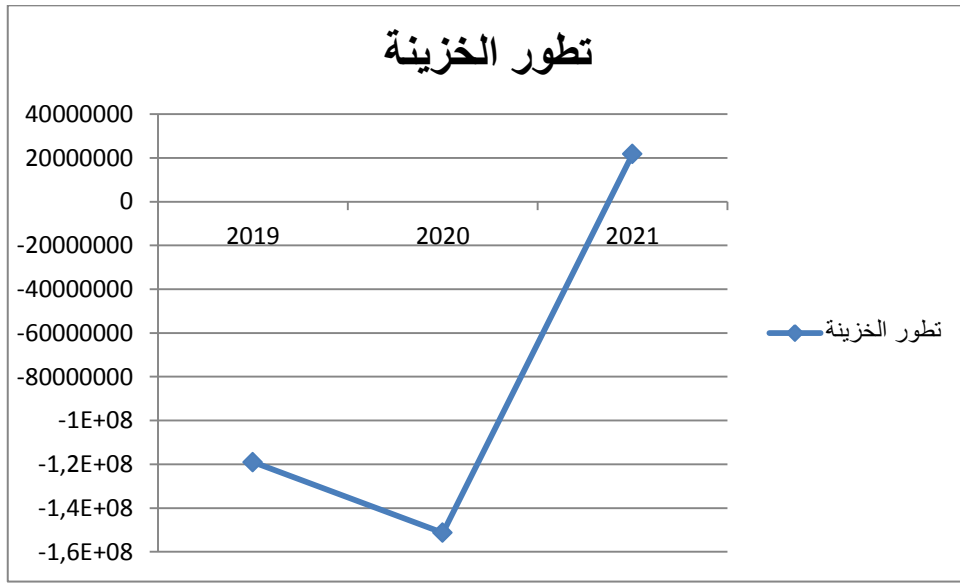
- الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الجدول رقم 18: تطور الخزينة

2021	2020	2019	البيان
52400655.00	63500400.00	53500400.00	خزينة الأصول (1)
30550500.00	214755610,90	172500000.00	خزينة الخصوم (2)
<b>21850155</b>	<b>-151255210,9</b>	<b>-118999600</b>	<b>الخزينة (2-1)</b>

مصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية .

الشكل رقم 7: تطور الخزينة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (18).

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (07) أن الخزينة سالبة خلال ثلاث سنوات حيث قدرت سنة 2019 ب -118999600 و انخفض سنة 2020 إلى 151255210.9 - أي بنسبة 27% هذا يعني أن  $FRN < BFR$  وهو ما يدل على الانخفاض في الخزينة الصافية ثم ارتفع سنة 2021 إلى 21850155 لأن  $FRN > BFR$  لذلك تكون الخزينة موجبة وهي حالة جيدة للمؤسسة .

التفسير:

يعود سبب ارتفاع وانخفاض الخزينة إلى وجود علاقة طردية بين الخزينة ورأس المال العامل وعكسية بين الخزينة واحتياج رأس مال العامل.

نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال سنة سنتي 2019 و2020 هذا يدل على أن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدا الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية , أما سنة 2021 فحققت خزينة موجبة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتحميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

### 2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

سيتم في هذا المطلب تحليل الوضعية المالية بواسطة نسب السيولة والاستقلالية المالية

#### 1.2.3 نسب السيولة: إننسبالسيولة تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل في الأجل الاستحقاق

المحددة وتندرج هذه النسب فيما يلي:

##### 1.1.2.3 حساب نسبة السيولة العامة :

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

#### الجدول رقم 19: حساب نسبة السيولة العامة

2021	2020	2019	البيان
752428592,00	921367644,00	924124222,60	الأصول المتداولة (1)
128451400,00	345603110,90	536475000,00	الخصوم المتداولة (2)
5.86	2.67	1.72	نسبة السيولة العامة (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

2.1.2.3 حساب نسبة السيولة المختصرة :

• نسبة السيولة المختصرة = (القيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم 20: حساب نسبة السيولة المختصرة

2021	2020	2019	البيان
393972292	523019092	426766100,6	(قيم ج + قيم غ ج) (1)
128451400.00	345603110,90	536475000,00	ديون قصيرة الأجل (2)
<b>3.07</b>	<b>1.51</b>	<b>0.8</b>	نسبة السيولة المختصرة (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

3.1.2.3 حساب نسبة السيولة الفورية:

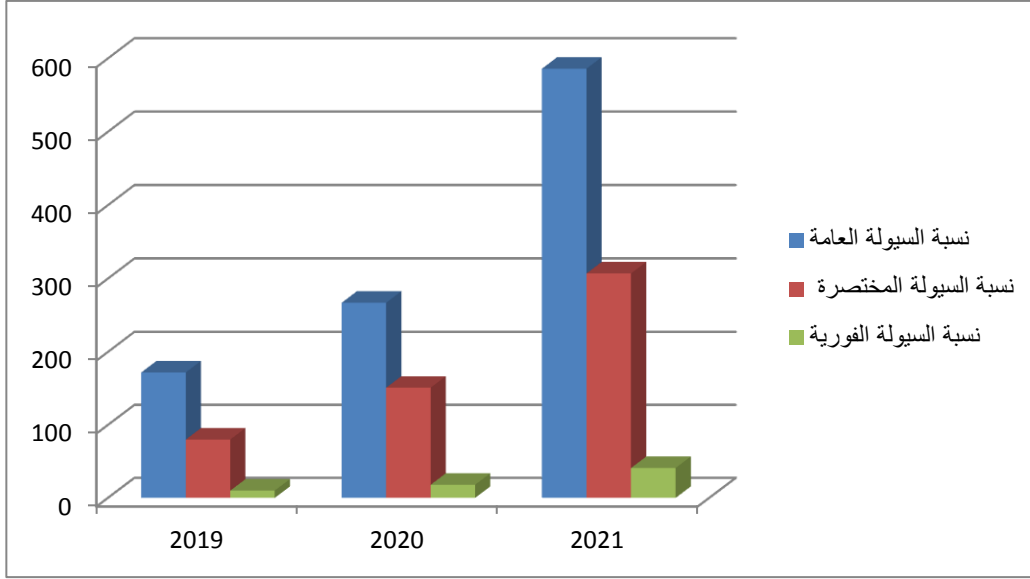
• نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 21: حساب نسبة السيولة الفورية

2021	2020	2019	البيان
52400655.00	63500400.00	53500400.00	القيم الجاهزة (1)
128451400.00	345603110,90	536475000,00	ديون قصيرة الأجل (2)
<b>0.41</b>	<b>0.18</b>	<b>0.1</b>	نسبة السيولة الفورية (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

الشكل رقم 8: تطور نسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (19) ، (20) ، (21) .

التعليق : نلاحظ من خلال الجداول رقم (19)، (20)، (21) و الشكل رقم (8) ما يلي :

✓ نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال هذه السنوات (2019-2020-2021) أكبر من 1، وهذا يعني هامش أمان بالنسبة للمؤسسة، ودل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

✓ نلاحظ أن نسب السيولة المختصرة خلال هذه السنوات (2019-2020-2021) أكبر من 1 وهي نسبة مرتفعة، وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب أن تتراوح بين 0.3 و 0.5 ، ويعود الارتفاع إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار، فعلى المؤسسة أن تقوم بتسديد ديونها لأن هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة.

✓ نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية ليست جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال السنوات المدروسة فهي ليست مساوية للنسبة المثلى التي أكدها خبراء التحليل المالي والتي يمكن أن تتراوح بين 0.2 و 0.3 فالمؤسسة في هذه الحالة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة .

2.2.3 نسب التمويل والاستقلالية المالية: إن نسب التمويل والاستقلالية المالية تقيس درجة اعتماد الشركة

على أموال الغير في تمويل نشاطها وتندرج هذه النسب فيما يلي:

1.2.2.3 نسبة التمويل الدائم:

• نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة = 1

الجدول رقم 22: حساب نسبة التمويل الدائم

2021	2020	2019	البيان
7962480400,40	7914267742,00	7726152431,00	الأموال الدائمة (1)
7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40	الأصول الثابتة (2)
1.09	1.08	1.05	نسبة التمويل الدائم (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

2.2.2.3 حساب نسبة الاستقلالية المالية:

• نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم 23: حساب نسبة الاستقلالية المالية

2021	2020	2019	البيان
7743689494,40	7667176836,00	7451096444,00	الأموال الخاصة (1)
347242306,00	592694016,90	811530987,00	مجموع الديون (2)
22.3	12.93	9.18	نسبة الاستقلالية المالية (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

3.2.2.3 نسبة التمويل الذاتي :

• نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة = 1

الجدول رقم 24: حساب نسبة التمويل الذاتي

2021	2020	2019	البيان
7743689494,40	7667176836,00	7451096444,00	الأموال الخاصة (1)
7338503208,40	7338503208,90	7338503208,40	الأصول الثابتة (2)
1.06	1.04	1.02	نسبة التمويل الذاتي (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

### 4.2.2.3 نسبة قابلية السداد:

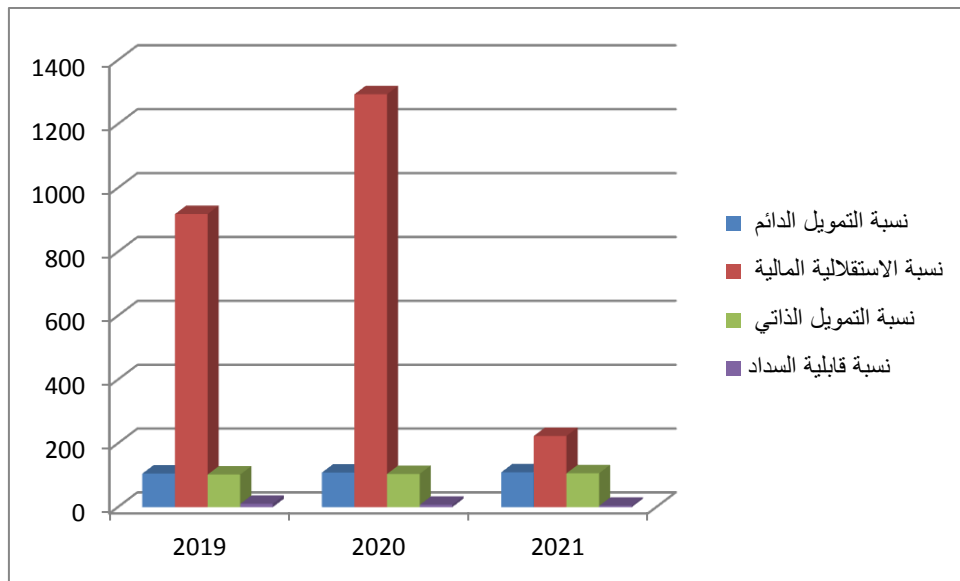
• نسبة قابلية السداد = (مجموع الديون / مجموع الأصول)

الجدول رقم 25: حساب نسبة قابلية السداد

2021	2020	2019	البيان
347242306,00	592694016,90	811530987,00	مجموع الديون (1)
8090931800,40	8259870852,90	8262627431,00	مجموع الأصول (2)
0.04	0.07	0.1	نسبة قابلية السداد (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية

الشكل رقم 9: تطور نسب التمويل والاستقلالية المالية



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول (22)، (23)، (24)، (25).

التعليق : نلاحظ من خلال الجداول رقم (22), (23), (24), (25) و الشكل رقم (09) ما يلي :

✓ نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال سنوات المدروسة أكبر من 1 وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل

موجب خلال ثلاث سنوات، فالمؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بالكامل باستخدام الموارد الدائمة.

✓ نلاحظ نسبة الاستقلالية المالية خلال ثلاث سنوات المدروسة أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً، وهذا

يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض.

✓ نلاحظ نسبة التمويل الذاتي خلال ثلاث سنوات المدروسة أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة

بأموالها الخاصة وهناك فائض بالإضافة الديون طويلة الأجل لتمويل أصول ثابتة وهذا ليس في صالح الشركة لأن ديون

طويلة الأجل لها فوائد وأصول متداولة ليس لها فوائد

✓ نلاحظ نسبة قابلية السداد منخفضة هذا يعني الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي يكون هناك فرصة أكثر لحصول

الشركة على ديون أخرى في حالة طلبها.

### 3.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات المردودية

#### 1.3.3 مردودية النشاط:

مردودية النشاط = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

الجدول رقم 26: حساب نسبة مردودية النشاط

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية (1)	32502250,00	44154444,00	53366816,00
رقم الأعمال (2)	1306670108	1237185989.62	1229185536
مردودية النشاط (2/1)	0.02	0.04	0.04

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

2.3.3 المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

الجدول رقم 27: حساب نسبة المردودية الاقتصادية

2021	2020	2019	البيان
53366816,00	44154444,00	32502250,00	النتيجة الإجمالية (1)
8090931800,40	8259870852,90	8262627431,00	مجموع الأصول (2)
0.007	0.005	0.004	المردودية الاقتصادية (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية.

3.3.3 المردودية المالية :

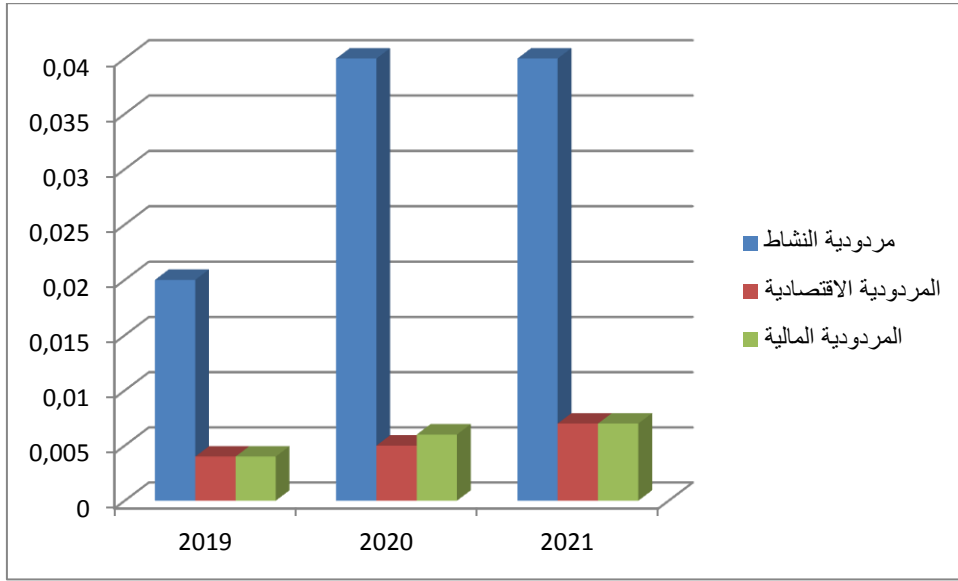
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم 28: حساب نسبة المردودية المالية

2021	2020	2019	البيان
53366816,00	44154444,00	32502250,00	النتيجة الصافية (1)
7743689494,40	7667176836,00	7451096444,00	الأموال الخاصة (2)
0.007	0.006	0.004	المردودية المالية (2/1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية

الشكل رقم 10: تطور نسب المردودية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجداول (26) ، (27) ، (28) .

**التعليق:** نلاحظ من خلال الجداول رقم (26)، (27)، (28) و الشكل رقم (10) ما يلي :

✓ نلاحظ أن نسبة مردودية النشاط المحسوبة موجبة في السنوات الثلاث حيث قدرت سنة 2019 ب 0.02 و 2020 و 2021 ب 0.04 وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباح لأن جميع نسب مردوديتها موجبة، وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة .

✓ نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في المردودية الاقتصادية حيث أن كل دينار واحد من الأصول يدير نتيجة إجمالية قدرها (0.004 . 0.005 . 0.007 ) وهذا يدل على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية للمؤسسة، وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة استخدام أصولها وكذلك الاستخدام الأمثل لأموالها .

✓ نلاحظ من خلال الجدول النتائج أن نسبة المردودية المالية أقل من الواحد خلال ثلاث سنوات فكل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد (0.004 ، 0.006 ، 0.007 ) دينار من النتيجة الصافية على التوالي، وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال الخاصة.

## خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى التعريف بمؤسسة حلويات شرشال بتبيازة ، حيث تم التعرف إلى نشأتها واخذ نظرة تاريخية على أهم التغييرات الحاصلة فيها، كما تم استعراض نشاطات الشركة و هيكلها التنظيمي ، ثم تطرقنا إلى المنهجية المتبعة في الدراسة حيث اعتمدت على إجراء مقابلات مع مديرية المحاسبة ، مع ضم البيانات المالية المتمثلة في الميزانيات و جداول حساب النتائج، حيث تناولنا أهم النسب والمؤشرات المالية التي يركز عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، ولتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى المؤشرات المالية وهي مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والتمويل ونسب المردودية.

وفي هذا الفصل دراستنا تقع على تقييم الأداء المالي لمؤسسة حلويات شرشال من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط

الضعف

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا البحث قمنا بدراسة موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، لأن تقييم الأداء المالي ضروري لأي مؤسسة، يمكن من خلاله مراقبة حركة المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة و الأهداف المراد تحقيقها، كما يمثل تقييم الأداء المالي المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتنافسين ويسعى المحلل المالي من خلال هذا التقييم إلى الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتجنبها في المستقبل، وبما أن معظم المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام إلى دراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقاً من الوثائق المالية متوفرة في المؤسسة.

ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد أهم وأحدث الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، وهي تتعلق بالجوانب المالية ألا وهي نسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والتي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى نقاط الحساسية التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الموضوع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى تتمكن من البقاء والاستمرار.

### نتائج الدراسة

#### ➤ الجانب النظري:

- ✓ تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية وذلك لما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث تمكن من تحديد مستوى تحقيق الأهداف، مما يسمح بالحكم على الفاعلية والكفاءة، وكذا تحديد الأهمية النسبية من النتائج والموارد المستخدمة.
- ✓ التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعملها في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

## الخاتمة

✓ تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومؤشرات المردودية من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

### ➤ الجانب التطبيقي: وقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التوصل إلى النتائج التالية:

✓ حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان .

✓ احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى موارد أخرى كما أن رأس المال العامل موجب فيمكن القول أن المؤسسة حققت توازنا ماليا، لكنها بلغت في تمويل جزء معتبر من الأصول المتداولة بأموالها الدائمة كان من المفروض استثمارها لتحسين مردوديتها .

✓ الخزينة سالبة خلال سنوات 2019 و 2020 وبالتالي فهي غير قادرة على مواجهة التزاماتها في تاريخ استحقاقها، أما سنة 2021 فشهدت تحسن في الخزينة أي أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

✓ المؤسسة ليست متوازنة ماليا خلال سنتي 2019 و 2020 لكنها حققت شرط التوازن سنة 2021.

✓ تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة من خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح بالحصول على ديون إضافية .

✓ حققت المؤسسة مردودية موجبة خلال ثلاث سنوات المدروسة وبالتالي يمكنها تحقيق الأرباح الاقتصادية وذلك بسبب التسيير الجيد للموارد المتاحة.

### التوصيات:

✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ أن تولي اهتمام العملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

المراجع العربية :

➤ الكتب :

- ابو زيد محمد المبروك. (2009). التحليل المالي و شركات الاسواق المالية. ص 129. الرياض: دار المريخ للنشر.
- الخطيب محمد محمود . (2010). الاداء المالي و اثره على عوائد الشركات. الطبعة الاولى، ص51. الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- الزبيدي حمزة محمود. (2011). التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل. ص71-72. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- الغفار حنفي. (2005). تقييم الاداء المالي و دراسة الجدوى. ص 17-18. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- بن ساسي الياس، و قريشي يوسف. (2011). التسيير المالي و الادارة المالية. ص 13. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
- بوعلام نوال. (2021). دليلك في المالية. ص152-153-154. الاردن: دار اليازوري العلمية.
- جمعة فرقان. (2014). الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات الراهنة. ص 38. الرياض: دار المريخ للنشر.
- حسن عبد السيد ناظم . (2009). محاسبة الجودة. ص 134. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- د.سرمدم. (2017). مقدمة في ادارة المؤسسات المالية نظريات و تطبيقات. ص 105. دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.
- زينب ملكية، و بوشنقىر ميلود. (2011). التسيير المالي. ص 87. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شنوف شعيب. (2016). التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS. ص 117. الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- عبد ربه محمد. (2013). نظرية المنظمة و المؤسسات. ص 197. عمان: دار الجنادرية للنشر و التوزيع.
- عدون ناصر دادى. (2001). تقنية مراقبة التسيير. ص 38-39. الجزائر: دار المحمدية العامة.
- علي محمود خالد احمد. (2019). فن ادارة المخاطر في البنوك و سوق المال. ص 77. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مامش يوسف ، و عدون ناصر دادى. (2008). اثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي. ص 13. الجزائر: دار المحمدية.

## قائمة المراجع

- محمد القاضي حسن. (2014). الادارة المالية العامة. 139. الاكاديميون للنشر و التوزيع.
- محمد عبد المحسن توفيق. (2004). تقييم الاداء. مدخل جديد لعالم جديد، ص 30. مصر: دار الفكر العربي.
- ناصر دادي عدون. (2010). مراقبة التسيير و الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. ص 46-47. الجزائر: دار المحمدية للنشر.
- **المجلات :**
- الشوارة فيصل محمد. (2007). تقييم اثر التخاضية في الاداء المالي لشركة البوتاس العربية. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية.
- سماي علي. (2016). تقييم اداء شركات التامين باستخدام بطاقة الاداء المتوازن. مجلة الدراسات، ص 147.
- عبد الرزاق خليل زقون. (2005). اثر التغيير في نمط الملكية على الاداء المالي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 190-191.
- **الاطروحات :**
- البشير زيدي . (أكتوبر، 2011). دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة (رسالة ماجستير). ص 73. كلية العلوم و علوم التسيير: جامعة البليدة.
- امال سحون. (2021). دور نظام الحوافز في تحسين الاداء المالي ( اطروحة دكتوراه). ص 97. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- بوغزالة سعاد . (2015). اثر تطبيق النظام المحاسبي على الاداء المالي. ص 34-35. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة الوادي.
- تالي رزيقة . (2012). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (شهادة ماستر). ص 45. كلية العلوم الاقتصادية: جامعة البويرة.
- حمزة بن خليفة. (2013). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة (شهادة ماجستير). ص 51. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ساحري، ا. (2018). ادارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الاداء. علوم اقتصادية و التسيير، سطيف.

## قائمة المراجع

- صفاء بوضياف. (2018). دور المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي (شهادة دكتوراه). ص44. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- عبد الغاني دادان. (2007). قياس و تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الانذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية. التسيير ، الجزائر.
- ع. بلغالي. (2017). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ليسانس ). ص09. معهد التكنولوجيا: جامعة قاصدي مرباح.
- عشي عادل. (2002). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم (رسالة ماجستير). ص 84. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عيسى سهام، و عيسى يونس. (2017). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (مذكرة ماستر ). ص 47. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة بومرداس.
- ف. حجاج. (2013). تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي (مذكرة ماستر). ص 04. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة مرباح قاصدي.
- لطرش م. (2014). دور مراقبة التسيير في تحسين الاداء العالي في المؤسسات الاقتصادية (رسالة ماجستير . ص -55. 56. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير :جامعة جيجل.
- مرتم بورنيسة. (2021). محاسبة التسيير و دورها في تفعيل الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير: جامعة بومرداس.

المراجع الاجنبية :

➤ الكتب :

Bouin , X., & Simon François, X. (2009). Les nouveaux visages du controle de gestion. *outils et compertements, 3 éme édition*, page 74.

Dound.

Hubert. (2006). Analyse financière et risque de crédit. page 163. paris.

Melchior, S. (2013, juillet). La performance. *une dimension fondamentale pour l'evaluation des enterprises et des organisation*, page 03-04.

Mondher, c.,&Dubreuille, S. (2009). Création de valeur et capital investment. page 02.

## قائمة المراجع

---

Amaudthausron. (2005). Evaluation des Entreprises. *Technique de gestion*, page 23. édition economicaparris.

➤ الاطروحات :

farouk, h., & mouhamed, i. (2010). performance evaluation and ratio analysis of pharmaceutical company. banglades.

الملاحق

